



مجلة القلزم



للدراستات الأمنية والاستراتيجية

ISSN: 1858 - 9987

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية تصدر بالشراكة مع جامعة سليمان الدولية - تركيا

في هذا العدد :

❖ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشروع تنمية غرب السافنا بولاية

شرق وجنوب دارفور (دراسة تحليلية)

د. موسى عيسى حارن- د. سعد صديق حامد- د. نورالدين الفاضل علي

❖ أثر التقنية في الحرب الحديثة (دراسة تحليلية)

أ.محي الدين موسى محمد عبدالله

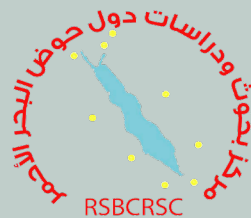
❖ اللاجئون الإثيوبيون في السودان 1969-2023م (دراسة تحليلية).

أ.حمد الجزولي مروءة موسى

❖ تأثير القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان للفترة

من (1975 - 2011م)

أ.عبد الرازق حسن الصديق



العدد الثاني عشر - شعبان 1444 هـ - مارس 2023 م

مجلة القلزم للدراستات الأمنية والاستراتيجية علمية دولية محكمة - العدد الثاني عشر - شعبان 1444 هـ - مارس 2023 م

ردمك ISSN: 1858 - 9987



دار آريثريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Alqulzum Journal for security and
strategic studies

الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2023
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع- السوق العربي-
الخرطوم - السودان
ردمك: 1858-9987

مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية

الهيئة العلمية و الإستشارية

- أ.د . عبده مختار موسى محمود - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.
أ.د . ياقوت الشيخ عيسى كلاخي- جامعة ابن خلدون تيارت- الجزائر.
د. إعتدال محمد أحمد الأمين - جامعة الزعيم الأزهرى - السودان .
د. وليد عبد الخالق - جلعة شرق كردفان - السودان.
د. سعاد محمد عمر الجفال - جامعة طرابلس - ليبيا .
د. محمد الوثائق عبد الحميد الجريفواي - مستشار الدراسات والبحوث
القانونية - دائرة البلديات والنقل - امارة ابوظبي - الامارات العربية المتحدة .
د.إلهام النور سلمان النور - جامعة الزعيم الأزهرى - السودان .
د. مبروك كاهي - جامعة ورقلة - الجزائر.
د. أميمة محمود محمد بشير - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر
الأحمر - السودان .
د.إبتهال بابكر نور الدائم السمانى - جامعة الرباط - السودان .
د. خالدة عبد الرحمن وقيع الله بلاص - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.
د.راشد التجاني سليمان - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.
د. رضوان بن الرقي بن أحمد شافو - جامعة الوادي - الجزائر.
د.معتز محي عبد الحميد عباده-المركز الجمهوري للدراسات الإستراتيجية-العراق.

هيئة التحرير

المشرف العام

- أ.د.مصعب سليمان الجمل
مدير جامعة سليمان الدولية-تركيا

رئيس التحرير

- د.حاتم الصديق محمد أحمد

نائب رئيس التحرير

- د.عوض أحمد حسين شبا

سكرتير التحرير

- د.دينا العشري

التدقيق اللغوي

- أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

- د. محمد المأمون

- التصميم الفني

- أ. عادل محمد عبد القادر

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة

تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: 249910785855 - 2491215662071

بريد إلكتروني: rsbcsrc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (الْقُلُزْم) للدراسات الأمنية والاستراتيجية مجلة علمية مُحْكَمَة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين (.) .
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً بالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R.).
 6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
 7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
 9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية لمشروع تنمية غرب السافنا بولاية شرق وجنوب

دارفور(دراسة تحليلية).....(16-7)

د. موسى عيسى حارن- د. سعد صديق حامد-د. نورالدين الفاضل علي

أثر التقنية في الحرب الحديثة (دراسة تحليلية).....(30-7)

أ.محي الدين موسى محمد عبدالله

اللاجئون الإثيوبيون في السودان 1969 - 2023م (دراسة تحليلية).....(48-31)

أ.حمد الجزولي مروءة موسى

تأثير القرار السياسي على التنمية الإقتصادية في السودان للفترة من (1975 - 2011م).....(62-49)

أ.عبد الرازق حسن الصديق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نبدأ ونستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً..

القارئ الكريم:

سلام من الله عليك ورحمة منه وبركاته ونصلي ونسلم على سيدنا وعلى آله
وصحبه أجمعين، تغمرنا السعادة ونحن نخطو مع حضراتكم نحو العدد الثاني
عشر من مجلة القلزم العلمية للدراسات الأمنية والاستراتيجية آملين أن تكون هذه
الخطوة قفزة في إطار تطوير النشر والبحث العلمي بمركز بحوث ودراسات دول
حوض البحر الأحمر- السودان.

القارئ الكريم:

تصدر هذه المجلة المتخصصة بالشراكة مع واحدة من أهم الجامعات الرائدة
في مجال التعليم والتي حققت نجاحات أكاديمية مميزة على مستوى العالم وهي
جامعة سليمان الدولية-تركيا.

القارئ الكريم:

هذا العدد من مجلة القلزم العلمية للدراسات الأمنية والاستراتيجية يشمل
عدد من العناوين والبحوث الرصينة الهادفة والتي نرجو من الله تعالى أن تجدوا
فيه المثمر والمفيد وفي الختام نسأل الله تعالى التوفيق والسداد للجميع.

هيئة التحرير

الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية لمشروع تنمية غرب السافانا بولاية شرق وجنوب دارفور(دراسة تحليلية)

أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد-جامعة الضعين

د.موسى عيسى حارن أحمد

أستاذ مساعد - كلية التربية - جامعة الضعين

د. سعد صديق حامد

أستاذ مساعد- عمادة التعليم عن بعد- جامعة نيالا

د. نورالدين الفاضل علي

مستخلص:

مشروع تنمية غرب السافانا من المشاريع الرائدة في السودان وقد تم إنشائه في العام 1983 بهدف ترقية الإنسان في الريف بولايات جنوب وشرق دارفور، وقدم المشروع خدمات جلية في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني وذلك بتوفير البذور المحسنة وإدخال المحراث الذي يجره الحيوان في مجال الزراعة وهي ذات الأهداف الرئيسية للمشروع، بالإضافة إلى سياسة التوطين وتدريب تثقيف المواطنين في مجال الصحة والتعليم وترقية بعض المهن بغرض زيادة دخل الفرد، كما تأتي أهمية هذه الدراسة لتعكس الدور الكبير والرائد الذي قام به مشروع السافانا وما قدمه من خدمات لإنسان الريف في ولايات شرق وجنوب دارفور وأن حله يعتبر خطأ كبيراً، كما خرج الباحثون بنتائج مفادها أن هذا المشروع قد أسهم إسهاماً فاعلاً في ترقية الإنسان في الريف الدارفوري وساهم في الإستقرار وخلق فرص للعمالة وحارب البطالة وزاد من دخل الفرد وأسهم في زيادة الإنتاج والدخل القومي ، ومن ثم جاءت أهم التوصيات بإحياء هذه المشروعات العملاقة والحفاظ عليها لدعم مسيرة التنمية في البلاد ، وقد إتبع الباحثون المنهج التحليلي والوصفي والتاريخي للوصول إلى هذه النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: مشروع ، تنمية ، الزراعة، ولايات ، خدمات ، الرائد

The economic and social dimensions of the West Savanna development project in East and South Darfur (Analytical study)

Dr. Musa Issa Harin Ahmed

Dr. Saad Sidig Hamed Midbbo

Dr.Nouraldin alfadil Ali Alsanusy

Abstract:

The West Savanna development project is one of the pioneering projects in Sudan, it was established in the year 1983 with the aim of promoting in the countryside in the states of South and East Darfur ,the project provided great services in the field of agriculture and animal

production by providing improved seeds and introducing the animal-drawn plow in the field of agriculture .With the main objectives of the project, in addition to the policy of resettlement, training and educating citizens in the fields of agriculture ,health, education, and the promotion of some professions in order to increase per capita income, the importance of this study also comes to reflect the great and pioneering role played by the Savanna project and the services it provided to the rural people in the states of East and South Darfur, and that solution is considered a big mistake ,in stability creating opportunities for employment, fighting unemployment ,increasing per capita income, and contributing to increasing production and national income ,and then came the most important recommendations to revive and maintain these giant projects by supporting the development process in the country, the researchers followed the analytical, descriptive, and historical approach to reach these results and recommendations.

key words: Project ,development ,agriculture ,states , services, pioneering

مقدمة:

يقع مشروع تنمية غرب السافانا بولاية شرق وجنوب دارفور في حدود الإقليم شبه الصحراوي ممتداً إلى إقليم السافانا الغنية في جنوب السودان حيث الغابات الكثيفة والأراضي الطينية والأمطار الغزيرة التي تتراوح بين 100—450 ملم وتحده شمالاً ولاية شمال دارفور ذات الإقليم الصحراوي وشبه الصحراوي كما تبلغ مساحة المشروع 138 كلم مربع تغطي شمالاً المناطق الصحراوية ووسطاً السافانا خفيفة الأمطار وجنوباً السافانا الغنية بجنوب السودان، وتمت الدراسة الأولية للمشروع بواسطة شركة هنتق Hunting وهي شركة بريطانية أجرت عدة دراسات في مختلف أنحاء العالم , بدأت دراسة المشروع في العام 1982 ودامت خمس سنوات كمرحلة أولى , وتم تمويل دراسة المشروع بواسطة هيئة التنمية البريطانية لما وراء البحار O.D.I over seas development كذلك القرض السعودي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وقروض أخرى تم تقديمها للمشروع من دولة الكويت كما وجد المشروع التمويل والرعاية من الحكومة السودانية والتي تقوم بسداد رواتب العاملين بالمشروع، وتأتي أهمية دراسة هذا المشروع لعكس الدور التنموي الكبير الذي أسهم به وأن حله كان خطأ كبيراً، لأن أهم أهدافه رفع مستوى معيشة الإنسان في الريف , وتوعية المزارعين وثقتهم وإدخال البذور المحسنة وبهذا خرج الباحثون بنتائج مفادها أن مشروع السافانا كان مشروعاً تنموياً رائداً وقدم خدمات جليلة في مجال التنمية وزيادة دخل الفرد.

أهمية البحث:

1. تأتي أهمية البحث لتعكس الدور التنموي والخدمي الذي قدمه المشروع والفراغ الذي تركه بعد حله وكيفية إعادة الحياة لبقية مشروعات التنمية.
2. عدم تناول الباحثين لموضوع البحث من قبل.

أهداف البحث:

1. لفت النظر لمشروعات التنمية بدارفور والدور الفاعل لها في خلق الاستقرار وزيادة دخل الفرد .
2. الإهتمام بمشروعات التنمية التي ساهمت في تقديم خدمات كبيرة وملموسة ومنها مشروع تنمية غرب السافنا الذي تم حله.

منهج البحث:

البحث عبارة عن دراسة وصفية تحليلية وإستنباطية إستخدم فيها الباحث الإستبيان والمقابلات اضافة للدراسات السابقة

1/أقسام المشروع:

تتعدد أقسام المشروع بتعدد الأنشطة فيه ,وتتنوع بتنوع الأرض وتوزع هذه الأقسام وتبادل الأدوار حسب نوع النشاط والغلات الزراعية المنتجة فيه وهذه الأقسام هي:-

أ/ قسم الإرشاد الزراعي:

تتوزع مكاتب الإرشاد الزراعي في جميع المدن والمحليات والوحدات الإدارية ويعمل بها مرشدين محليين يتم تعيينهم من حملة الشهادة الثانوية من أبناء القرية أو المنطقة المستهدفة حيث يتم تدريبهم وتثقيفهم عبر دورات وكورسات متعددة في المجال المعني ,مثال كيفية زراعة البذور المحسنة ومتابعة أطوار نموها وتسجيل ملاحظاتهم بدقة ومقارنتها بالبذور المنتجة محليا,كذلك الوقوف على المحصول عند الحصاد, مما زاد في إنتاجية هذه المحاصيل كمأً ونوعاً ,وبلا شك تنعكس هذه الزيادة على زيادة دخل الفرد ومن ثم تنعكس على الدخل القومي وإستقرار الأسعار في السوق المحلي, وكان التوسع في زراعة الكركدي والفلو السوداني يفوق حد الإكتفاء الذاتي وتعداه إلى تصدير هذه المنتجات, ويعني هذا دعم ميزان المدفوعات وزيادة الدخل القومي ومقدرات التنمية.⁽¹⁾

ب/قسم البحوث التطبيقية للمحاصيل الحقلية:

هو القسم المعني بعملية الدراسات والبحوث لهذه المحاصيل من خلال أقسامه المتعددة نستطيع إجراء التجارب المنتظمة والناجحة ونستطيع تنفيذ البرامج والأنشطة المتعددة فقسم البحوث هو قسم الدراسات والتنبؤات ونجده يتفرع لعدة وحات مختلفة منها:

أولاً: وحدة فلاحية المحاصيل:

تقوم هذه الوحدة من خلال البرامج المعدة لها سلفاً بتوفير المعدات والآليات والبذور المحسنة والمحاريث قبل بداية موسم الزراعة وتوزيعها على المناطق المستهدفة والإشراف على عملية تفكيك الأرض بالمحراث وإنزال تلك الإرشادات على أرض الواقع بالإشراف اللصيق بواسطة المرشدين الزراعيين المعيّنين سلفاً, وإختيار بعض المناطق كمزارع نموذجية لتجربة المحاصيل الحقلية والبساتينية.⁽²⁾

ثانياً/وحدة الإنتاج الحيواني:

يضم قسم البحوث التطبيقية وحدة الإنتاج الحيواني التي تقوم بالإشراف على الإنتاج الحيواني وفق دراسات تحتوي دراسة نوعية الحيوان المستهدف أبقار أو أغنام أو إبل وهي

الحيوانات السائدة في الإقليم، تقوم هذه الوحدة بدراسة الأمراض المستوطنة بعد إجراء التجارب والدراسات اللازمة بواسطة تيم يسمى تيم مكافحة الذبابة التابع لشركة هنتق Hunting وهي الشركة التي أعدت الدراسات لهذا المشروع، وعرفت بعض الأمراض بالمستوطنة كمرض أبولسان الذي يصيب الماشية ويتركها تلهث ولا تستطيع المشي، وكذلك أمراض المناطق الحارة وهي أمراض قاتلة مثل مرض يسمى باللهجة المحلية مرض أم درادم ويطلق عليه علميا Lump skin disease والأمراض التي تم القضاء عليها كالجدري وأبوقنيت، كما تمت دراسات تعنى بتحسين نسل الماشية بغرض زيادة ألبانها ولحومها، كذلك شجعت بعض الأتيام على الإستفادة من الألبان بعمل مصانع الألبان الريفية لسد الحاجة المحلية من مستخرجات الألبان في فترة الخريف. (3)

ج/وحدة المراعي والعلف:

كذلك هناك دراسات أجريت في مجال المراعي والعلف بغرض توفير الأعلاف الجيدة للحيوان ومنع الإحتكاك بين الرعاة والمزارعين والإستفادة من مخلفات الزراعة كعلف للحيوان، كما تقوم وحدة المراعي والعلف بدراسة السلالات العشبية ومدى جودتها وفائدتها كما تقوم الوحدة بمحاربة السلالات الضارة من العشب مثل نبات البودة إلى جانب إهتمامها بإكثار البذور كنبات البغيل وأبو أصابع الذي تم إستزاعه بمشروع أبحاث الغزاة جاوزت.

د/ إستخدام التقانة الوسيطة:

والتقانة الوسيطة يقصد بها إستخدام الحيوان في الزراعة أو إستخدام المحارث المحلية التي تجرها الخيول والحمير والثيران والجمال ، وقد دخلت هذه المحارث لأول مرة بواسطة إدارة مشروع السافنا وكانت تجربة مفيدة زادت من إنتاج المحاصيل وزادت الرقعة المزروعة وإنعكس إيجابا على دخل الفرد والنتائج القومي والدخل القومي بالإضافة لجودة المحصول من خلال إستخدام البذور المحسنة ، كذلك إدخال الحيوان في الدورة الزراعية والإستفادة من مخلفات الزراعة كعلف للحيوان، وكان لها الأثر الإيجابي في زيادة المنتجات المستخرجة من الحيوان كالألبان ومستخرجاتها وزيادة وزن الحيوان من خلال العلف الجيد للفائدة من اللحوم في التصدير. (4)

هـ/إعتادت المرأة في دارفور مشاركة الرجل في أعمال الزراعة والحصاد والأعمال الشاقة كأعمال الحرث وري البساتين وتشارك الرعي والأعمال اليدوية الأخرى التي يقوم بها الرجل وتعد هذه الأعمال شاقه بالنسبة للمرأة، كما قامت هيئة البحوث الزراعية (السافنا) بتقديم خدمات جليلة للمرأة في الريف، حيث تقوم المرأة بالريف بعمل الصناعات اليدوية كالبروش والمصنوعات الجلدية والوبرية وصناعة الطواقي والشالات وأعمال الخزف للزينة، كما ساهمت هيئة البحوث بدعم هذه الصناعات بتقديم مدخلات الإنتاج، كما قامت بفتح مجمعات للتنمية الريفية برئاسة المحليات وذلك بتوفير ماكينات التطريز والخياطة، كما عملت على تثقيف المرأة في المجالات الصحية والتعليمية بتدريب القابلات وفتح فصول محو الامية (5)

و/قسم التوطن:

يقوم هذا القسم بدراسة قيام مستوطنات بالأماكن ذات الكثافة السكانية العالية والتي لاتوجد بها مراكز خدمية وتتوافر فيها متطلبات الزراعة والرعي، حيث أقيمت عدة مستوطنات تحولت فيما بعد لقرى نموذجية بعد أن قدمت لها الخدمات الضرورية اللازمة فكانت من

أهم إنجازات هذا المشروع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مستوطنة أم راكوبة بمحلية عديلة بولاية شرق دارفور وهي من أكبر القرى في يومنا هذا وتتمتع بخدمات المياه والتعليم والصحة ومستوطنة الليد بمحلية ابوجابرة بولاية شرق دارفور، فهي الآن من أكبر أسواق المحلية وبها مدرسة ومحطة مياه ومركز صحي بالإضافة إلى محكمة ريفية ومركز شرطة وهناك عدة مستوطنات مماثلة في كل من محلية نيالا ورهيد البردي وعد الفرسان وتلس وبرام تقوم بنفس هذه الخدمات ، حيث أفرزت مجتمعاً منتجاً واعياً داعماً للإقتصاد الوطني كما قامت الهيئة بعمل مضخات المياه في مناطق رهيد البردي وبرام وعد الفرسان في مناطق لايزيد عمق المياه الجوفية فيها عن 150 قدم وهي تجارب ناجحة وفرت للسكان مياه الشرب والري بطرق سهلة ميسورة، بالإضافة لعمل القشارات اليدوية ومصانع الصابون الريفية، كما أسهمت السافنا في ردم الطرق وعمل المزلقانات لربط القرى مواقع الإنتاج بالأسواق المحلية وأسواق المدن.⁽⁶⁾

2/ قسم الإنتاج الزراعي والحيواني:

وهذه هي الأقسام المستهدف تحسينها كمّاً ونوعاً وذلك بتحسين نوع البذور حيث بذور الدخن (الذرة وp9)) وM9 ذات الإنتاجية الجيدة والفلو من منطقة سودري كما يتم أيضاً زراعة الدخن و نفس المجهود في قسم المراعي والعلف زراعة الأعلاف الجيدة وكذلك محاربة الزحف الصحراوي بزراعة الأحزمة الشجرية وحماية البيئة من التدهور والحد من الرعي الجائر والقطع الجائر للأشجار.⁽⁷⁾

اولا/ حراثة النقعة:

نجد أن جميع سكان دارفور يزرعون في المناطق الرملية أو الطينية التي تحتاج لأمطار غزيرة نسبة لهشاشة الأرض وإمتصاصها للماء بسهولة كما تحتاج لفصل إنبات جيد وتزرع فيها الذرة والدخن والبطيخ والسمسم ثم تم إدخال برنامج زراعة النقعة بعد تفكيك الأرض بالمحراث وثبت لاحقا أنها تنتج نفس المحاصيل بصورة أفضل من الأراضي الطينية والأراضي الرملية.

3/ الإدارات الخدمية بالمشروع:

اولا/ إدارة الشؤون الهندسية:

وهي من الإدارات الهامة بالمشروع والتي يقع على عاتقها الجانب التقني والفني للتشييد والبناء فهذه الإدارة تقوم بالدراسات الجيولوجية التي تعني بتحديد مواقع حفر الآبار الجوفية،⁸ ثم حفرها وتركيبها وحسن إدارتها وتوفير مستلزماتها من تسيير ووقود وفنيين وغيره، كما تقوم الإدارة بأعمال الصيانة وإستجلاب علب الكباري والمزلقانات التي تسمى feeding roads بالإضافة إلى تركيب المضخات، كما تقوم الإدارة أيضاً بحفر الحفائر مثال حفير أم ضبان وحفير البرمة جنوب محلية الضعين للإستفادة من مياه الأمطار كما تقوم بأعمال السدود والخزانات للإستفادة من مياه الأمطار في ري المحاصيل الشتوية كالطماطم والعجور والبامية وكل محاصيل العروة الشتوية.

4/ مصادر التمويل⁽⁹⁾:

تقوم حكومة السودان بسداد الفصل الأول المرتبات والأجور والعلوات والبدلات، وتقوم منظمة إيفاد IFAD مع غيرها من المنظمات بتوفير اللآلات والمعدات فضلا عن الأسمدة والبذور المحسنة ومدخلات الإنتاج المختلفة وذلك بالتعاون مع البنك الدولي ودولة الكويت

5/إسهامات المشروع المحلية والعالمية:

- اولا /على المستوى المحلي ساهم المشروع في إمتصاص البطالة وإيجاد فرص عمل لأكثر من ألف وخمسمائة من العاملين والموظفين
- ثانيا /ساهم المشروع في رفع مستوى دخل الفرد ورفع كفاءة الزراعة بزيادة الإنتاج
- ثالثا /إهتم المشروع بالعمل على توعية المزارع وثقافته بالأساليب الحديثة للزراعة وإستخدام الحزم التقنية.
- رابعا /ساعد المشروع في عملية تجميع القرى وإقامة المجمعات السكنية في شكل مستوطنات لتقديم خدمات صحية وخدمات المياه والتعليم و تثقيف المرأة الريفية.
- خامسا /قام المشروع بجلب البذور المحسنة الدخن كانو ومايو والفلو السوداني سودري والذرة m9, P9 مما زاد في إنتاجية هذه المحاصيل كمّاً ونوعاً .
- سادسا/ تبنى المشروع إدارة المسورات الرعوية الجماعية خاصة لأصحاب الماشية المستقرة في منطقة أم بلوط غرب نيالا ودوماية تميد وأقليري شمال شرق نيالا بالإضافة إلى تقنين إستغلال المخارف التقليدية في سانية دليبا 45 كلم جنوب نيالا.
- سابعا/ساهم المشروع في تطبيق نظم الدورات الزراعية والإستغلال الأمثل للأرض
- ثامنا / المساهمة القومية للمشروع أتت في شكل تدريب للعديد من الكوادر القومية خاصة في مجال الدراسات العليا للذين تلقوا تدريباً في المشروع.
- تاسعا /التوصية بتعميم تجربة مشروع السافانا على حزام السافانا بالسودان حيث حقق المشروع نجاحاً باهراً خلال فترة تطبيقه لخطة التنمية الريفية.⁽¹⁰⁾

6/أسباب تدهور المشروع: (11)

- ظهرت معاناة المشروع التي تمثلت في ضعف التمويل ويرجع هذا لسياسات الحكومة آنذاك حيث بدأ الإقتصاد السوداني يعاني منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي بسبب زيادة المصروفات وعجز الميزانية العامة وبطء نمو الإيرادات ,حيث شهدت مؤسسات القطاع العام عجزاً مستمراً وذلك للأسباب الآتية:-
- اولا / الميزانية العامة لم تحقق فائضاً بسبب زيادة النمو في المصروفات
 - ثانيا /مشكلة جنوب السودان التي أدت للصرف على الدفاع والأمن
 - ثالثا/زيادة العمالة بالقطاع العام مما أدى إلى زيادة المرتبات والأجور
 - رابعا/تطبيق نظام الحكم الإتحادي الفدرالي أضاف أعباء ومسؤوليات جديدة للولايات مما أدى للزيادة في المصروفات العامة
 - خامسا/ إنخفاض التحصيل الضريبي بالنسبة للضرائب المباشرة وغير المباشرة
 - سادسا/تحويل المشروع إدارياً ومالياً لولاية جنوب دارفور آنذاك مما يعني حل المشروع وإنهاء خدماته
 - سابعا/توزيع عمالة المشروع على المؤسسات الحكومية ذات الصلة وإنهاء خدمات البعض أو

توزيعهم على وزارة التخطيط ووزارة الزراعة ووزارة المالية
آثار وانعكاسات حل المشروع وتبعيته لجنوب دارفور
اولا :- يعتبر حل المشروع خطأ فادحاً يتحمل تبعاته المركز والولاية على حد سواء مما أدى إلى
تبعثر آلياته بين المركز والولاية.
ثانيا/ تسبب حل المشروع في تشريد عدد كبير من العاملين وخلق بطالة إجبارية .
ثالثا/توقف مسيرة التنمية والنشاط الخدمي الملموس لمشروع السافنا كاحد المشروعات الرائدة(12).

الخاتمة:

يعتبر مشروع تنمية غرب السافنا من المشاريع الرائدة في السودان وله بصمات واضحة في
الريف السوداني وخاصة في ولايتي شرق وجنوب دارفور، حيث بدأ المشروع نشاطه باتفاق بين
حكومة السودان والمانحين آنذاك بغرض رفع معيشة الإنسان بالريف وزيادة دخل الفرد من
خلال إدخال التقانة الوسيطة في الزراعة وتطوير المجال الحرفي بالإضافة لخدمات المياه والتعليم
والصحة ، وفي أواخر التسعينات من القرن الماضي عانى المشروع من مشكلة في التمويل مما أقعد
المشروع عن تنفيذ الكثير من مهامه وصاحب ذلك عجز حكومة المركز عن الإيفاء بالتزاماتها
تجاه مرتبات العاملين بالمشروع ونتيجة لتلك الظروف تم حل المشروع وتبعيته لولاية جنوب
دارفور آنذاك والتي بدورها عجزت عن تسيير المشروع حيث تم حله وتقسيم الأصول على
الوزارات والإدارات ذات الاختصاص.

النتائج:

1. مشروع السافنا له بصمات واضحة بالرغم من إندثاره كلياً، فالقرى النموذجية والتقانة
الوسيطية والبذور المحسنة وخدمات المياه والصحة والتعليم كلها من إسهاماته
- 2.تضاؤل دور مشروعات التنمية بسبب إنحسار الدعم وإنعدامه أدى لإحجام
المستثمروبدوره ادى لتفشي البطالة وضعف الإنتاج وإنخفاض دخل الفرد
3. مشروع تنمية غرب السافنا له إسهامات واضحة في الإستقرار وتقديم الخدمات لذا
كان لابد من إنتاج دوره مجدداً رغم حله.
4. حل المشروع وتقسيم أصوله كان خطأ كبيراً.

التوصيات:

1. الإهتمام بالمرشد الزراعي ودوره الفاعل في توعية المزارعين بأساليب الزراعة الحديثة.
2. الإهتمام بتحديث الزراعة التقليدية وذلك باستخدام التقانة الحديثة.
3. العمل على إتباع سياسة متوازنة بزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع الرأسي وإستخدام التقانه التي تحقق تلك الأهداف.
4. إنتهاج الأسلوب التنموي العلمي في مجال الزراعة والثروة الحيوانية وإفراد ميزانيات تكفي ذلك.
5. توفير عنصر التدريب للكادر البشري العامل في مشروعات التنمية مع توفير بيئة صالحة للعمل.
6. تشجيع الصناعات المحلية وإعطائها الأولوية والأفضلية على السلع المستوردة وذلك الحماية الجزئية للمنتجات

الهوامش:

- (1) موسى عيسى تقويم تجربة مشروعات التنمية جامعة ام درمان الاسلامية رسالة ماجستير 2007 ص98
- (2) عبد الرحمن محمد طاهر مقابلة السبت 9 اكتوبر 2005
- (3) موسى عيسى تقويم تجربة مشروعات التنمية جامعة ام درمان الاسلامية مصدر سابق
- (4) احمد سر الختم تنمية الموارد وتطوير الإيرادات ورقة بحثية جنوب دارفور 2001
- (5) اسحق احمد التنمية في محافظة الضعين رسالة ماجستير جامعة ام درمان الاسلاميه 2005
- (6) عبد الرحمن محمد طاهر مدير مشروع ابحاث السافنا مقابلة جنوب دارفور نيالا السبت 9 اكتوبر 2005
- (7) محمد احمد عمر مدير مالي مشروع السافنا مقابلة جنوب دارفور نيالا الخميس 17 اكتوبر 2005
- (8) موسى عيسى رسالة ماجستير جامعة ام درمان الاسلامية 2007
- (9) عبد الوهاب عثمان منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان جامعة الخرطوم للنشر 1989
- (10) موسى عيسى تقويم تجربة مشروعات التنمية جامعة ام درمان الاسلامية رسالة ماجستير 2007
- (11) محمد احمد عمر مدير مالي مشروع تنمية غرب السافنا جنوب دارفور مقابلة الخميس 7 اكتوبر 2005
- (12) عبد الرحمن محمد طاهر مدير مشروع هيئة تنمية غرب السافنا مقابلة جنوب دارفور نيالا السبت 9 اكتوبر 2005

المصادر والمراجع

- (1) عمر محي الدين التخلف الإقتصادي دار النهضة العربية بيروت 1995م.
- (2) عبد الرحمن يسري التنمية الاقتصادية والإجتماعية الدار الجامعية للنشر الإسكندرية 1999م.
- (3) عبد الوهاب عثمان منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان جامعة الخرطوم للنشر 1989م.
- (4) عبد الفتاح عبد الرحمن التنمية في اطار العدل الإجتماعي بحوث المؤتمر الثالث كلية التجارة جامعة المنصورة 1983م.
- (5) عبد الحميد القاضي مقدمة التنمية والتخطيط الإقتصادي دار بحوث الجامعات المصرية 1975م.
- (6) محمد زكي الشافعي التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية القاهرة 1970م.
- (7) محمد عبد العزيز عجيمة التمنية الاقتصادية والإجتماعية إدار الجامعية الاسكندرية 1999م.
- (8) محمد علي الليث التنمية الاقتصادية دار الجامعات المصرية الإسكندرية 1975م.
- (9) مطانيوس حبيب التنمية الاقتصادية منشورات جامعة دمشق 1993م.
- (10) موسى عيسى تقويم تجربة مشروعات التنمية جامعة أم درمان الإسلامية رسالة ماجستير 2007م.
- (11) إسحق أحمد محمد التنمية في محافظة الضعين جامعة ام درمان الاسلامية رسالة ماجستير 2005م.

البحوث وأوراق العمل:

- (1) أحمد سر الختم تنمية الموارد وتطوير الإيرادات ورقة عمل جنوب دارفور 2001م.
- (2) عثمان يوسف فرص التنمية والإستثمار بولاية جنوب دارفور والمحليات ورقة بحثية 2003م.

المقابلات الشخصية:

- (1) (1) عبد الرحمن محمد طاهر آخر مدير لمشروع تنمية غرب السافنا جنوب دارفور نيالا السبت 9 أكتوبر 2005م.
- (2) (2) محمد أحمد عمر مدير مالي مشروع تنمية غرب السافنا جنوب دارفور نيالا الخميس 7 أكتوبر 2005م.

أثر التقنية في الحرب الحديثة (دراسة تحليلية)

خبير عسكري

أ.محي الدين موسى محمد عبدالله

المستخلص

هذه الدراسة هي دراسة وصفية تحليلية هدفت الى التعرف علي الحرب الحديثة واثار التقنية والتكنولوجيا العسكرية في هذه الحرب، فقد اتخذت الحرب بين الدول المتقدمة شكلاً معيناً، يتميز بعلاقة تكافلية بين دول منظمة تنظيمياً جيداً، ومارست تصنيع الحرب في الطريقة التي خاضتها. ومع ذلك، بنهاية القرن العشرين، كانت هناك بعض الدلائل على أن عصر الحرب الصناعية الحديثة قد يكون انتهى مع بداية جديدة. فمنذ نهاية الحرب الباردة كان هناك نقاش واسع بين علماء الحرب حول تحول الحرب، حيث جادل العديد من المختصين بأننا بحاجة إلى التعامل مع العديد من الحروب التي نراها اليوم بشكل مختلف ورؤيتها من خلال منظور جديد حيث يتم تضمين العولمة من أجل فهمها وتعميق معرفتنا بها. وقد انتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض دراسته وتوصلت الدراسة الى ان الذكاء الاصطناعي يساعد الجيوش على العمل بكفاءة وثبات عبر استخدام أنظمة ذكية، إذ يمكن أن تكشف «أنظمة الحوسبة» المدعومة من أنظمة الذكاء الاصطناعي موقع الدبابات والذخائر في مختلف أنحاء البلاد، وأماكن توزيعها ونشرها، مما يعزز قدرة وكفاءة الجيش، أيضاً تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في التعامل مع عمليات الإمداد اللوجستي اليومي وتدريب الأفراد العسكريين على أداء المهام الصعبة. يمكن لأنظمة الأمن المدعومة من برامج الذكاء الاصطناعي أن تحدد بسهولة نمط الهجوم الإلكتروني وتطور أدوات مكافحة الهجمات المضادة وتحسن قدرة أنظمة الدفاع على تحديد موقع أهدافهم، بالإضافة الى مراقبة التهديدات وزيادة وعي القادة الميدانيين بالموقف، ليس في حالة الدفاع لكن في أوضاع الهجوم أيضاً، حيث تساعد برامج الاستطلاع في تحقيق دقة عالية على تنفيذ الضربات واختراق الدفاعات الجوية المتطورة على كفاءة قيامها بوظيفة الردع، كذلك تستخدم هذه الأنظمة التحليلات والعمليات الحسابية التنبؤية لتحديد أفضل طريق نقل ويشمل نقل العدد والذخائر والأفراد والجيش، وبالتالي تقليل تكاليف النقل وضمان سلامة وصولهم. وقد وصت الدراسة بضرورة السعي لتطوير وإنتاج التكنولوجيات الرئيسية في مجال الدفاع التي تزيد قوة ومكانة الدولة، دمج الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري سيؤدي إلى ثورة متطورة في المعادلة العسكرية الدولية وتجعل كثيراً من الدول تعيد حساباتها من جديد قبل تخطي الحدود مع الدول المتطورة عسكرياً. أكثر التقنيات قيمة للدفاع الوطني تلك التي تزيد من حرية الدول في استخدام قدراتها العسكرية كما تراه مناسباً، أينما كان ومتى ما كان، كما تساهم صناعة الدفاع التكنولوجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول، وتوفر نفوذاً للدولة المصنعة، فكل صناعة دفاع وطنية جديدة تزيد من موقف القدرة الصناعية لتلك الدولة، ويحولها من دولة مستهلكة إلى دولة منتجة.

الكلمات المفتاحية: التقنية ، الحرب الحديثة ، التكنولوجيا.

An analytical study of the impact of technology in modern warfare (analytical study)

Mohieldeen Musa Mohammed Abdalla

Abstract:

This study is a descriptive and analytical study aimed at identifying modern war and the impact of military technology and technology in this war. The war between developed countries has taken a specific form, characterized by a symbiotic relationship between well-organized countries, and they practiced industrializing war in the way they waged it. However, by the end of the 20th century, there were some signs that the era of modern industrial warfare might have ended with a new beginning. Since the end of the Cold War there has been a wide debate among war scholars about the transformation of war, with many specialists arguing that we need to approach many of the wars we see today differently and see them through a new lens where globalization is included in order to understand it and deepen our knowledge of it. The researcher followed the analytical descriptive approach in presenting his study, and the study concluded that artificial intelligence helps armies work efficiently and steadily through the use of smart systems, as “computing systems” supported by artificial intelligence systems can detect the location of tanks and ammunition throughout the country, and the places where they are distributed and deployed. , which enhances the ability and efficiency of the army. Artificial intelligence systems also help in dealing with daily logistical supply operations and training military personnel to perform difficult tasks. Security systems supported by artificial intelligence programs can easily identify the pattern of cyberattack, develop counter-attack tools, and improve the ability of defense systems. To locate their targets, in addition to monitoring threats and increasing field commanders’ awareness of the situation, not in the case of defense but in attack modes as well, as reconnaissance programs help achieve high accuracy in carrying out strikes and penetrating advanced air defenses on the efficiency of their deterrence function. These systems are also used Predictive analyzes and calculations to determine the best transport route includes transporting numbers, ammunition, personnel and the army, thus

reducing tack transportation and ensuring the safety of their arrival. The study recommended the necessity of striving to develop and produce key technologies in the field of defense that increase the strength and prestige of the state. Integration of artificial intelligence in the military field will lead to an advanced revolution in the international military equation and make many countries recalculate again before crossing borders with developed countries militarily. The most valuable technologies for national defense are those that increase the freedom of countries to use their military capabilities as they see fit, wherever and whenever, and the technological defense industry contributes to increasing the gross domestic product of countries, and provides influence for the industrialized country, so every new national defense industry increases the position The industrial capacity of that country, and transforms it from a consuming country to a producing country.

Keywords: technology, modern warfare, technology

المقدمة:

في مجرى التاريخ العالمي عدة ثورات تميزت بها كل حقبة زمنية، وقد أدت دوراً مهماً في تغير وجه التاريخ، مثل الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، ويشهد العالم الآن ثورة أخرى من نوع جديد وهي ثورة المعلومات والاتصالات، التي تفرض بتقنياتها على كافة المنظمات المدنية والعسكرية أن تسارع بملاحقتها والاستفادة منها. لا يمكن الفصل الواضح بين أهداف عمل حرب المعلومات ومجالاته، كما لا يمكن الفصل بين نظم المعلومات في المجالات وعمل حرب المعلومات، وأيضاً لا يمكن الفصل بين نظم المعلومات في المجالات السياسية والاقتصادية أو حتى العسكرية بعضها عن بعض، حيث أصبحت كل النظم والمؤسسات والهيئات القومية لدولة ما في عصر المعلومات متكاملة إلى حد بعيد، وسوف يزداد هذا الترابط مع التطور اليومي في مجال تقنية المعلومات، كل ذلك سوف يؤدي إلى انعدام الخطوط والحدود الفاصلة بين الأهداف والمهام العسكرية، والأهداف والمهام المدنية في النظم المختلفة التي تعتبر هدفاً في حرب المعلومات. وقد أصبح تطور الصراع انعكاساً لقدرة جميع الأطراف على السيطرة المعلوماتية، وعلى التوحيد بين مهام جميع المعلومات وتحليلها ومعالجتها وإيصالها وتوزيعها بشكل شبه فوري، استدعى هذا التوحيد تطويراً كبيراً للوسائط والتجهيزات المستخدمة من رادارات ومستشعرات وأجهزة بصرية وكهرو بصرية وأنظمة تشفير وشرائح حسابات إلكترونية وتقنيات اللدائن ودوائر المعالجة الدقيقة ووسائط اتصال فائقة الكفاءة. وقد تركزت تقنية المعلومات اليوم على تحقيق تفوق معلوماتي، بات يشكل أساس التفوق في أي صراع، وهنا نشدد على أن الجانب العسكري للصراع مرتبط ومتكامل مع الجوانب الأخرى، والجانب العسكري بالذات مرتبط بمعرفة فضاء المعركة ومتابعة تطوراتها ارتباطاً وثيقاً بمدى تدفق المعلومات وانسيابها في الوقت المناسب، وبالقدر الكافي والنوعية اللازمة.

اهداف الدراسة:

دراسة وتحليل اثر التقنية في الحرب الحديثه والخروج بنتائج و بتوصيات

مفهوم العلم العسكري⁽¹⁾

العلم العسكري هو أحد العلوم التي تؤثر وتتأثر بالتكنولوجيا، ويمكن أن يكون تعريف العلم العسكري هو: "علم وفن الوصول إلى مجموعة نظريات ومبادئ عسكرية سليمة ومتطورة، والأسلوب الأمثل لتطبيقها، وحل مشاكل بناء وإعداد القوات المسلحة لشن الصراع المسلح، ووضع الأسس السليمة لتطوير معداتها العلمية، في إطار نظام متكامل للمعرفة لطبيعة وجوهر ومحتويات الحرب، ويعد هذا المفهوم أشمل وأعم، حيث يتضمن العناصر التالية:-

1. إيجاد نوع من الترابط بين النظريات المختلفة المتناثرة في إطار من النظام المتكامل
2. تحديد هدف واضح لهذا المفهوم الشامل وهو القوات المسلحة.
3. العمل على تطوير ارتباط العلم العسكري بمختلف العلوم الأخرى والتكنولوجيا الحديثة، وذلك في وضع مفهوم التطوير في المعدات العلمية التي يعتمد على التطور العلمي والتكنولوجي.
4. ربط العناصر السابقة بمعرفة طبيعة وجوهر ومحتويات الحرب، أي بالاستراتيجية العسكرية.

وبهذا المفهوم فإن تعريفنا للعلم العسكري يعتبر مفهومًا متكاملًا وموحدًا . وبناء على التعريف السابق يمكن لنا أن نستخلص أن العلم العسكري يبحث في طبيعته وخصائص الصراعات المسلحة والحروب المقبلة والقوانين والمبادئ التي تخضع لها وطرق إدارة الصراعات المسلحة، كما يضع الأسس النظرية والتوصيات العملية لحل مسائل بناء القوات المسلحة وإعدادها للحرب المقبلة. وقد أدت صعوبة وتنوع طبيعة الصراع المسلح إلى ضرورة تثبيت فروع العلم العسكري المختلفة بشكل علمي دقيق، أو بتعبير آخر تحديد مكان كل فرع من النظام العام للمعارف العسكرية المختلفة. وترتبط قاعدة التقسيم الحديث لفروع العلم العسكري ومستويات كل فرع بمستوى الأعمال العسكرية من جهة وبالفرع الرئيس للقوات المسلحة من جهة أخرى، وبذلك كان هناك العلم العسكري العام والعلوم العسكرية التخصصية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة في إطار نظام متكامل للمعرفة العسكرية. يجب دراسته، شأنها في ذلك شأن العلوم الأخرى. ولما كانت الحرب تخضع لقوانين ومبادئ عامة ثابتة ونظريات عسكرية، لذا اعتبرت علمًا ولما كانت تلك القوانين والمبادئ والنظريات التي تقوم عليها الحرب تحتاج إلى حكمة ومهارة وذكاء من القادة عند التطبيق بسبب الظروف المتغيرة التي تكشف عنها كل حرب، أصبح التخطيط للحرب وإدارتها يدخل ضمن الفنون.

تأثير التقنية والتكنولوجيا في بناء الاستراتيجية العسكرية⁽²⁾:

يحتل موضوع الاستراتيجية العسكرية مكانة معتبرة لدى المؤسسات الرسمية للدولة وكذا الدوائر البحثية والأكاديمية المهمة بهذا الشأن وهذا راجع إلى عدة اعتبارات لعل أهمها، الدور

الجوهري الذي أصبحت تضطلع به الاستراتيجية العسكرية، فيما يتعلق بتحديد المبادئ والأسس العامة في مجال الدفاع وخوض الحرب، والعمل على تحقيق أهداف السياسة العليا للدولة للحفاظ على كيانها وأمنها وضمان استمرار فاعليتها على مستوى النسق الدولي. ورغم قدم موضوع الاستراتيجية العسكرية في التاريخ، إلا أن تطورها كان مرتبطاً بظهور الدول القومية. كما ساهمت الحروب والأسلحة والتقنية المستخدمة فيها في تطور الاستراتيجية العسكرية. فقد كان للثورات التي حدثت داخل الشؤون العسكرية تأثيراً على مسار الاستراتيجية العسكرية، مثل ثورة البارود في القرن الخامس عشر، وثورة السلاح النووي في القرن العشرين. كما يمكن إرجاع اهتمام الدول بالاستراتيجية العسكرية، والعمل المستمر لبنائها وتطويرها وتسخير الموارد والإمكانات الضرورية لضمان كفاءتها ونجاحها، إلى طبيعة العلاقات التي تحكم الوحدات السياسية ببعضها البعض. فعلى الرغم من وجود مظاهر التعاون والتكامل والاعتراف بسلطة القانون الدولي، إلا أن العداء والخوف وانعدام الثقة بين هذه الكيانات، هي مظاهر أخرى تسود هذه العلاقات وهذا ما يفسر جانباً من جوانب اهتمام الدول بالاستراتيجية العسكرية، والبحث عن القوة وتطوير قدراتها العسكرية والدخول في تحالفات لضمان أمنها القومي وتحقيق مصالحها الوطنية، لذا أصبحت الاستراتيجية العسكرية وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق غاياتها المختلفة.

تأثير التقنية الحديثة على الاستراتيجية العسكرية⁽³⁾

في ظل التطور العسكري معتمداً على تجارب الماضي للوصول إلى تجارب عسكرية جديدة، لذلك اتسمت مرحلة التطور في الشؤون العسكرية بالتسارع في تغير دورات الحروب، مما أدى إلى إنتاج أسلحة وذخائر أكثر تأثيراً في دقة الإصابة، وجسامة التأثير، بالإضافة إلى سهولة أعلى في الاستخدام مقارنة بأسلحة الفترات السابقة ومعداتها، وإن ما أحدثته التقنية ليست على أنظمة التسليح والمعلومات فحسب، بل أيضاً في مجالات فن العمليات والشؤون الاستراتيجية المرتبطة بتخطيط الحرب وإدارتها، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال هذه الثورة في جميع مجالاتها، ومنها (حرب المعلومات، الضربة الدقيقة بعيدة المدى، المناورة المتفوقة، حرب الفضاء)، وقد تجسدت على أرض الواقع من خلال حروبها الأخيرة، وقد خطت إسرائيل طى واسعة في الاتجاه نفسه. وقد أدت تقنية المعلومات المتفوقة دوراً رئيسياً ومحورياً في الحروب الحديثة، حيث تتم عملية الرصد والمتابعة اللحظية لكافة التحركات باستخدام إمكانات الأقمار الصناعية وتكاملها مع طائرات الاستطلاع، وأنظمة الحاسبات الآلية في مراكز القيادة والسيطرة على جميع المستويات، ويرى المؤرخون أن الحروب عبر التاريخ مرت بمراحل مختلفة، كانت بدايتها بالجيوش غير المدربة، وبأسلحة بدائية، ويقاتلون في ساحة قتال صغيرة. وبعد ذلك انطلقت الثورة الصناعية، حيث تطور أسلوب القتال وميدانه. أما العصر الحالي، فقد اتسم باستخدام تطبيقات التقنية الحديثة، والاهتمام بالنوع بدلاً من الكم، حيث اعتمدت الحروب على الثورة في الشؤون العسكرية، وأدى استخدام الأقمار الصناعية في الحروب الحديثة إلى تقليص حجم الجيوش، نتيجة لزيادة قدرة الجيوش القتالية، ومضاعفة تأثير القوة الهجومية أو الدفاعية، كما ساعدت المعلومات الدقيقة

والسريعة من الأقمار الصناعية في تقليص استنفار القوات، من ناحية عددها وزمن استعدادها، حيث أصبحت الحروب الحديثة جوية وفضائية أكثر منها برية وبحرية، وتغيرت معها الكثير من الخطط التعبوية والتكتيكية، وتستخدم الأقمار الصناعية في إدارة المجال الجوي المشترك، وبالأخص في عمليات القيادة والسيطرة والإنذار المبكر أثناء العمليات، ولعل حربي الخليج الثانية والثالثة مكنتنا من معرفة مدى أهمية البعد الرابع في المعركة.

تطور أجيال الحروب⁽⁴⁾:

هنالك عدد من الأسباب التي أفضت إلى تطور الحروب وتحولها، منها تراجع الصراعات المسلحة بين الدول، وتزايد وتأجيج الحروب الأهلية نتيجة تبدل الولاءات داخل الدول، والتكالب على السلطة، وزيادة الخلافات والاضطرابات بين طبقات المجتمع الواحد، والإخلال بتوازن القوى بين الدول، وهذا أدى إلى تطور الحروب وتحولها باستخدام أساليب وأدوات وتقنيات متطورة ومختلفة استخدمت فيها أحدث التكنولوجيات، حيث مرت الحروب بعدة أجيال:

أ. حروب الجيل الأول: وهي الحرب التقليدية بين دولتين، تتواجهان مباشرة بجيشين نظاميين.

ب. حروب الجيل الثاني: تُعرف بحرب العصابات.

ج. حروب الجيل الثالث: يعرفها البعض بالحروب الوقائية أو الاستباقية.

د. حروب الجيل الرابع: (الحروب الممتاثلة) شكل جديد للحروب وضع حداً لاحتكار الدولة.

واعتمد بشكل أساسي على تدمير الروح المعنوية للدولة من الداخل، بتأجيج الصراع الديني، والعرقي، والثقافي، والتاريخي، واللاأخلاقي ليشمل كافة الدولة، بعيداً عن مواجهة القوة العسكرية النظامية. ويرجع تصاعد حروب الجيل الرابع لعدة عوامل قد تعيشها الدولة المدنية كتدني الظروف المعيشية، وانحطاط مستوى التعليم، واستشراء الفساد، وتفاقم الركود الاقتصادي، وتفشي الوساطة والمحسوبية، والظلم الاجتماعي وغيرها الكثير. وقد اتفق الخبراء العسكريون على أن حروب الجيل الرابع هي حروب طورها الجيش الأمريكي.

لقد تغيرت طبيعة الحروب في الجيل الرابع من الجيوش التقليدية المدججة بالعدة والعتاد إلى زمن تكنولوجيا الحروب الخاطفة، ومن الخطط العسكرية في ساحات القتال إلى استراتيجيات تتخطى الحدود والجغرافيا، لتصبح أكثر فتكاً ودماراً، ولتهدد مستقبل البشرية على كامل كوكب الأرض.

حروب الجيل الخامس (الحروب الهجينة)⁽⁵⁾:

تعتمد مواجهات حروب الجيل الخامس على مجموعات صغيرة مدربة بأساليب مختلفة وباستخدام تكنولوجيا متطورة، تعمل داخل الدولة بعيداً عن مواجهة القوات المسلحة، وتستهدف المؤسسات والأهداف الحيوية في الدولة، محدثة خسائر كبيرة وباهظة مادية ومعنوية للعسكريين والمدنيين على حد سواء. وتعمل بالدرجة الأولى على تجنيد العديد من أفراد الشعب في صفوفها، وقوى معارضة من جمعيات ونقابات ومنتديات، وكم هائل لأعمال الطابور الخامس لبث

الإشاعات، وينتمي هذا النوع من الحروب إلى الحرب الهجينة وهي الحرب التي تدمج مجموعة من الأماط والأساليب القتالية المختلفة، كنموذج عصري لحرب العصابات، ومنهج حرب الأشباح. ويتميز هذا النوع من الحروب بأنه يستخدم بشكل كبير جداً العمليات الانتحارية، والكمائن، والأعمال الإرهابية المتطورة باستخدام التكنولوجيا الحديثة. ويتم تدريب هذه المجموعات على فنون القتال عالية الكفاءة، وحرب الشوارع وباستخدام تكتيكات الطعن والذبح والحرق، واستخدام السيارات المفخخة. وتتميز الحرب بانتهاج أسلوب التحالفات مع الدول التي تعارض مصالحها مع الدولة المستهدفة.

حروب الجيل السادس: (حروب خلق الأضداد) (6):

في أعقاب عاصفة الصحراء في عام 1991، أطلق اللواء الراحل الجنرال فلاديمير سليب تشينك عبارة "حرب الجيل السادس" للإشارة إلى "معلوماتية" الحرب التقليدية وتطوير أنظمة الضرب الدقيقة، والتي يمكن أن تجعل حشد القوات في بالمعنى التقليدي دعوة للكوارث والمطالبة بتطوير وسائل التأثيرات الجماعية من خلال العمق لمحاربة الأنظمة مقابل حرب الأنظمة.

نظر سليب تشينك إلى الوراثة في "ثورة في الشؤون العسكرية" لأغاروك مع "أسلحة تقوم على مبادئ فيزيائية جديدة" ورأى "عاصفة الصحراء" كمؤشر أول على ظهور مثل هذه القدرات، لم يكن يعتقد أن حرب الجيل السادس قد أظهرت آثارها الكاملة.

وهي الحروب التي تدار عن بعد، أي أنها لا تعتمد على الاتصال المباشر بين الأطراف المتناحرة سواء للمقاتلين أم الاستخدام الفعلي للأسلحة المختلفة كالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. كما تستخدم حروب الجيل السادس حرب المعلومات على نطاق واسع والذي له تأثيرات كبيرة على الروح المعنوية للعسكريين والمدنيين وعلى خطط وعمل القوات. وتلجأ كثير من الدول الكبيرة إلى استخدام الحصار الاقتصادي، كنوع جديد من الضغط على الدول لإرغامها على قبول الشروط المطلوبة.

حروب الجيل السابع (7):

اعتبرها الاستراتيجيون أنها (حروب السيطرة على البشر)، وذلك بإدخال رقاقات صغيرة لجسم الإنسان من خلال قذفها فتخترق الجسم بألم لا يتعدى ألم قرصه بعوضة، وتستهدف المكان المخصص وفقاً لبرمجتها، ما يعني أنها تزرع بسهولة وبدون علم الشخص المستهدف، ومن ثم تتحكم به. وقد يكون الوصف خيالياً للكثير، ولكن بالاعتماد على تقنية النانو أصبح الأمر عادياً، إذ تعتمد تلك الرقاقات في تصنيعها على مكثفات كيميائية وبلاستيكية مهيئة تشبه المصل تدخل في الجسم، ويمكن زرعها بالدماغ، حيث ترمج وتسيطر على الشخص ويصبح تحت إمرة المبرمج في تنفيذ ما يصدر له من تعليمات أو أوامر.

أسلوب عمل رقاقات الجيل السابع:

يعالج غلاف الرقاقة بالهندسة البيولوجية، إذ تعمل المكثفات الكيميائية كالبطارية، والبلاستيك المهجن مع الدوائر ليكون جهاز إرسال واستقبال، ويكون متوافقاً مع أنسجة الجسم الذي تزرع فيه، وفي أماكن مختلفة من جسم الإنسان، وعندما تزرع في الجبين أو الأذن فإنه يتم

السيطرة على الدماغ، ويسبب الإعاقة في التفكير، وتشتيت التركيز، وقد تتطور إلى حالة انفصام في الشخصية وقد ترمج لدفع الشخص للانتحار أو قتل آخرين قد يكونوا أعز الناس عليه، وهناك شواهد وأحداث في عالمنا كثيرة من هذا العمل الرهييب، وعندما تزرع في العينين، فإنها تؤثر بشكل كبير على الرؤيا وقد تسبب العمى في أكثر الأحيان. ويمكن في أية لحظة تفجيرها بواسطة جهاز توقيت إما أن يكون داخل الجسم مع الرقاقة أو بواسطة التفجير اللاسلكي أو بإرسال أوامر صوتية عبر الترددات إلى مركز السمع في الدماغ وتخزين المعلومات ليتم تفجيرها في الوقت المحدد.

تطوير رقاقات الجيل السابع:

تم تطوير الرقاقات مؤخراً واستخدمت فيها تقنية النانو وتقنية الميكروتشيب، ولا يمكن اكتشاف الرقاقة التي زرعت داخل الجسم إلا بأشعة الرنين المغناطيسي، ما يعني مدى ودقة صغرها، إذ يصل قطرها خمسة ميكرو مليمتر، أي واحد على عشرة من قطر شعرة من الرأس التي تقدر بخمسين ميكرو مليمترًا، ولقد أثبت العلم أنه يوجد في الدماغ البشري مناطق ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع اتخاذ القرار، مثل قرار القبول أو الرفض، كما توجد مناطق ترتبط بالتحكم في السلوك، وتلك المناطق موجودة في جبهة الرأس، ويتم الكشف عنها بواسطة الفحص بالرنين المغناطيسي.

تنسجم الشريحة الإلكترونية الحيوية [Biochip] التي تُزرع في الجبين مع أنسجة الجسم، فكلمة [bio] تعني حيوي، وتصبح المهمة الرئيسية هي ربط تلك المنطقة من الجسم بمراكز التحكم عن طريق الأقمار الصناعية والتوجيه عن بعد، وبذلك يتم إقناع كل الأشخاص الذين تمت زراعة تلك الشريحة بجباههم بأي أمر كان، حتى لو كان الأمر يتعلق بإيمان الشخص وعقيدته، وليس فقط بقناعاته الفكرية أو السياسية، وبذلك أصبح من الممكن السيطرة على قرار الشخص. كما طورت رقاقة تزرع في جسم الإنسان لتحديد موقعه الجغرافي، حيث يمكن زراعتها في الأشخاص المشتبه بهم والمطلوبين للعدالة، أو الأشخاص المهمين والسياسيين والإرهابيين وغيرهم، وذلك لمتابعتهم عن طريق الأجهزة الأمنية والاستخبارية المختلفة على وجه التحديد، وقد سميت بالرقاقة القاتلة [Killer Microchip]. وتزرع تلك الرقاقات تحت الجلد في أماكن مختلفة من الجسم، وتصدر موجات راديو مشفرة يتم تعقبها بواسطة الأقمار الصناعية، لترسل جميع المعلومات المطلوبة للجهة المعنية عن هوية الشخص ومكانه، وفقاً للاختراع الذي قدمه مخترع سعودي وأفصح عنه المكتب الألماني للعلامات التجارية وبراءات الاختراع [DPMA]. وفي إطار تطوير تلك الرقاقة يمكن وضع سم بداخلها، وعندما تصدر أوامر بقتل الضحية تقذف تلك الرقاقة إلكترونياً لتفرغ ما بها من السم لتقتل حاملها.

كما تطور هذا الجيل إلى قضايا وأمور من الصعب تصديقها للكثير من الناس، مثل التحكم في المناخ كأيّن تمطر وأين لا تمطر، وإمكانية إحداث عواصف كهرومغناطيسية مدمرة، كما يمكن عمل عروض ضوئية بواسطة تقنيات العرض ثلاثية الأبعاد لا يمكن تمييزها عن الحقيقة، بالإضافة إلى استخدام الخدع البصرية كإظهار بعض الشخصيات الدينية الذين استشهدوا منذ زمن طويل

في السماء، وهذا الأمر خطير جداً، إذ يشكك بعض الناس في دينهم ومعتقداتهم، ويعتبروه تحريفاً للخطاب الديني، وأجيال الحروب الأخرى حروب الجيل الثامن (حروب الصوت الصامت): وصفها المفكرون بأنها تستخدم (الكيمتريل) وهو أحدث أسلحة الدمار الشامل، للحصول على تفاعلات كيميائية وعمل كوارث طبيعية مثل العواصف والأعاصير والزلازل والبرق والرعد والتصحّر والجفاف لإحداث أضرار مدمرة في الأماكن المستهدفة. حيث تستخدم نظام الملاحة العالمي والتقنية الرقمية في اختراق نظم المعلومات، والقدرة على مسح خريطة النشاطات المغناطيسية للعقل البشري، وإمكانية استهداف أفراد وشعوب وهذا يعتمد على الحزم المستخدمة.

حروب الجيل الثامن (حروب الصوت الصامت):

وصفها المفكرون بأنها تستخدم (الكيمتريل) وهو أحدث أسلحة الدمار الشامل، للحصول على تفاعلات كيميائية وعمل كوارث طبيعية مثل العواصف والأعاصير والزلازل والبرق والرعد والتصحّر والجفاف لإحداث أضرار مدمرة في الأماكن المستهدفة. حيث تستخدم نظام الملاحة العالمي والتقنية الرقمية في اختراق نظم المعلومات، والقدرة على مسح خريطة النشاطات المغناطيسية للعقل البشري، وإمكانية استهداف أفراد وشعوب وهذا يعتمد على الحزم المستخدمة.

حروب الجيل التاسع⁽⁹⁾:

يعتبر الأعقد وهو ما يسمى بحرب العقول، إذ يعتمد بشكل أساسي على السيطرة المباشرة على العقل حيث يتم تحويل المعلومات المخزنة في الدماغ إلى سلاح، حيث تستهدف تلك المعلومة صاحبها دون إدراكه وتدفعه إلى الانتحار، وتستخدم أيضاً الأسماك والحيوانات والطيور كأدوات تجسس وسيطرة وتجنيد، بحيث تقوم بإلحاق أضرار كبيرة بالدول والشعوب المستهدفة عن بعد، أما الجيل العاشر فيستخدم فسيولوجيا الإنسان نفسه سلاحاً ضده، وقد أعلن عن نجاح صنع طاقة وبدلة إخفاء إلكترونية في معامل البنتاجون، كما نجح علماء ألمان في تطوير «معطف ثلاثي الأبعاد للتخفي».

حروب الجيل العاشر:

يعتبر الأعقد وهو ما يسمى بحرب العقول، إذ يعتمد بشكل أساسي على السيطرة المباشرة على العقل حيث يتم تحويل المعلومات المخزنة في الدماغ إلى سلاح، حيث تستهدف تلك المعلومة صاحبها دون إدراكه وتدفعه إلى الانتحار، وتستخدم أيضاً الأسماك والحيوانات والطيور كأدوات تجسس وسيطرة وتجنيد، بحيث تقوم بإلحاق أضرار كبيرة بالدول والشعوب المستهدفة عن بعد، أما الجيل العاشر فيستخدم فسيولوجيا الإنسان نفسه سلاحاً ضده، وقد أعلن عن نجاح صنع طاقة وبدلة إخفاء إلكترونية في معامل البنتاجون، كما نجح علماء ألمان في تطوير «معطف ثلاثي الأبعاد للتخفي».

الفجوة بين الجيوش العربية والجيوش الغربية (10):

تبدو الفجوة التقنية بين الجيوش العربية والجيوش الغربية شاسعة وواضحة للعيان، بأبعادها الدرامية التي شاهدنا بعضاً من معالمها المأساوية في حربي الخليج الثانية والثالثة، وتتمثل معالم هذه الفجوة في أنظمة المعلومات وأنظمة القيادة والسيطرة كالتالي:

أ. أنظمة التسليح:

تحتوي ترسانة الجيوش العربية على قدرات تقليدية هجينة، جرت حيازتها بشكل عشوائي غابت فيه دراسات الجدوى العملية والاقتصادية، وغلبت عليه اعتبارات عدة أقلها العامل السياسي، وتتمثل أبرز نقاط الضعف التقني التي تعانيها أنظمة التسليح العربية في الآتي:

1. ضعف القدرة على إدامة العمل القتالي على مدار الساعة ليلاً ونهاراً، وفي ظروف الجو السيئة، وذلك لافتقار معظمها إلى تجهيزات الملاحة.
2. عدم توافر أنظمة التسليح المخصصة للإطلاق البعيد Stand-off ذات الدقة العالية.
3. الافتقار إلى أنواع الذخائر الذكية Smart Ammunition ذات التوجيه الذاتي في مرحلة الاقتراب النهائية من أهداف القصف، التي تتضمن الحفاظ على بقاء الطائرة الحاملة لها في مواجهة العدائيات المضادة.
4. عدم توافر أنظمة تسليح غير مأهولة Unmanned، للعمل في عمق دفاعات الخصم لأعمال المراقبة والاستطلاع.

ب. أنظمة جمع المعلومات:

تعاني ترسانة الجيوش العربية ضعفاً في أنظمة هذا المجال الحيوي، الذي لا يتيح إمكان الوعي بالموقف في ساحة المعركة من خلال المعلومات الاستخباراتية الموقوتة فحسب، ولكن يؤسس لمفهوم التفوق المعلوماتي بوصفه جوهر الثورة الحالية في الشؤون العسكرية، ومن أبرز نقاط الضعف هذه:

1. الافتقار إلى الأنظمة الفضائية لجمع المعلومات.
2. عدم توافر موارد جمع المعلومات الاستخباراتية على المستوى الاستراتيجي في كامل عمق أراضي الخصم.
3. محدودية القدرات الاستطلاعية التقليدية لا سيما الجوية، في الوقت والمكان، وبما لا يحقق إدامة لجمع المعلومات عن الخصم.
4. انعدام التكامل الأفقي بين أنظمة جمع المعلومات وعمل كل منها بصورة مستقلة.

ج. أنظمة القيادة والسيطرة:

تعاني الجيوش العربية غياباً في آلية القيادة والسيطرة التي تربط مراكز القيادة والسيطرة في المستويات المختلفة بعضها ببعض وبأنظمة جمع المعلومات في الوقت ذاته، وهو ما يطلق عليه (نظام الأنظمة)، ومن ثم فإن غياب هذا النظام يترتب عليه عدم إدراك القادة لحقيقة ما يجري في أرض المعركة، وبالتالي صدور قرارات خاطئة في الزمان والمكان بالنسبة للقوات الصديقة والعدو على السواء، ناهيك عن التأخر في توصيل أوامر العمليات من المستويات الأعلى إلى الأدنى، والافتقار إلى التنسيق العملي في مستوييه الرأسي والأفقي وبين أفرع القوات المسلحة وأسلحتها المساندة واللوجستية العاملة في مسرح العمليات. وفي مثل هذه الظروف من ضعف أنظمة القيادة والسيطرة، تفتقر القيادات إلى المبادرات بالفعل، حيث تترك في يد العدو، كما يتأخر رد الفعل في الزمان والمكان

المناسبين مما يجعله عديم الفائدة، ورغم وجود مبادرات لبناء نظم قيادة وسيطرة في الجيوش العربية، إلا أنه تتصف بالاستقلالية لكل فرع من أفرع القيادة والسيطرة، وقصر وظيفتها على كونها مجرد قواعد للبيانات، بينما تفتقد هذه النظم إمكان الربط بين معطيات أنظمة جمع المعلومات وأنظمة استخدام القوة العسكرية (منصات الإطلاق)، وعلى الرغم من تجارب حروب الصراع العربي - الإسرائيلي، أو اتجاه معظم الجيوش العربية إلى التسليح الغربي، فقط ظلت المؤسسات العسكرية العربية تعاني خللاً في التوازن العسكري، ولم ترق عسكرياً، أو في فن الحرب مثلاً إلى دواء بحجم إسرائيل، وذلك على الرغم من ضخامة الإنفاق العسكري العربي في بعض الدول العربية. وهناك إتفاق بين المحللين العسكريين على أن الجيوش العربية لا تستخدم قدراتها البشرية والعسكرية بكفاءة كما لا تستوعب التقنية المتقدمة في قوتها المسلحة، ويرجع ذلك إلى اعتماد الدول العربية على استيراد الأسلحة. وعدم الاهتمام ببناء قواعد للصناعة الحربية الوطنية، مما يجعلها دائماً أسيرة الضغوط من جانب الدول المصدرة للسلاح لا سيما في مجال الإمداد بقطع الغيار، وعدم الحصول على أحدث طرازات الإنتاج التي تحصل عليها إسرائيل بسهولة، مما يجعل الفجوة التقنية بين الأسلحة العربية والإسرائيلية قائمة باستمرار بل وتزداد إتساعاً، هذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتأهيل المصادر البشرية المدربة والقادرة على استيعاب التقنية المتقدمة، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك:

- أ. التغيير المستمر في القيادات العسكرية وفي التنظيم والتسليح، الأمر الذي يفقد القوات المسلحة الاستقرار اللازم للتدريب على نظم التسليح الجديدة واستيعابها فنياً، وفي العقائد العسكرية، وفي أساليب الاستخدام القتالي.
- ب. نقص المرونة في إدارة أعمال القوات المسلحة بسبب الجمود، واستمرار نقاط الضعف في التنظيم وأساليب التخطيط وإدارة العمليات والقيادة والسيطرة.
- ج. ضعف القدرة في التنظيم وأساليب التخطيط وإدارة العمليات وأسلحة القتال.
- د. نقص التدريب الواقعي على مهام العمليات وفي ظروفها العملياتية المختلفة.
- هـ. التنافس وعدم التعاون بين الأفرع الرئيسة والأسلحة المختلفة والتشكيلات التعبوية، مما يؤدي إلى تجزئة المجهود العسكري.

ولعلاج كل هذه السلبيات فإن الجيوش العربية بحاجة إلى نقلة نوعية ترتبط بتغيير الفكر السياسي والعسكري والسعي الجاد لتقليص الفجوة بينها وبين الجيش الإسرائيلي ومنعها من الاتساع، خاصة مع الوتيرة المتسارعة لثورة الشؤون العسكرية في العالم التي تحصلها وتستوعبها إسرائيل بسرعة. ومن ثم ينبغي الدعوة إلى إنشاء صناعة عسكرية عربية متطورة تستوعب الكفاءات العلمية والتقنية العربية المبعثرة على كل الساحة العالمية، وتحشد جهودها في إطار خطة واقعية تستهدف تحقيق النقلة التقنية المطلوبة، هذا بالإضافة لتخصيص الموارد المالية الكافية لأعمال البحث والتطوير في المجال العسكري، مع الاهتمام بتوجيه مخرجات التعليم لخدمة التوجهات العسكرية، ومشاركة الجامعات ومراكز البحوث والدراسات الصناعية المدنية لاختيار أفكار جديدة وجريئة لدعم القوات المسلحة في جميع المجالات التقنية.

الخاتمة:

إن الحرب الحديثة هي جزء من التطور الكبير الذي طرأ على الحياة العامة، وتشير التجربة المستمدة منها إلى أن الحروب بين الدول أدت إلى طور الحرب الحديثة وحرب ما بعد الحداثة مركزية السلطة والموارد وترتبط هذه الحروب أيضًا بقوة ببناء الدولة وكانت عنصرًا أساسيًا في تشكيل الدولة الحديثة على الرغم من ديناميكية أخرى يمكن أن ينظر إليها في الحرب المعاصرة. تختلف الحروب التي نراها اليوم في الجهات الفاعلة والدوافع وأساليب الحرب وطريقة تمويلها. وهو ما دعي العديد من علماء الحرب إلى الافتراض بأن هذه الحروب تشكل وتعكس حقبة ما بعد الحداثة، مؤكدين بأن العولمة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية تنعكس في هذه الحروب الجديدة. ومع وجود العديد من أوجه التشابه بين الحروب الحديثة وحروب ما بعد الحداثة، إلا أنه وبالرغم من ذلك يوجد هناك بعض الفوارق الحاسمة بين الحروب الجديدة وبين الحروب الحديثة التي تؤكد وجود التحول في طبيعة الحرب ولاسيما من حيث الجهات الفاعلة النطاق، الوضع القانوني والهيكل للقوات المسلحة، الأهداف والمقاصد من الحرب التمويل المدة، البيئة العملياتية اساليب الحرب وكيفية نهاية الحرب على مستوى القتال.

وهذه الدراسة هدفت الى التعرف علي الحرب الحديثة ومدي تأثير التقنية والتكنولوجيا العسكرية في هذه الحرب، فانه في ظل التسارع التكنولوجي والمنافسة العالية بين الدول المتقدمة شكلًا معينا، يتميز بعلاقة تكافلية مرة واشكال تصنيع واستفادة كبيرة من التكنولوجيا كل مناحي الحياة العسكرية.

النتائج:

1. الذكاء الاصطناعي يساعد الجيوش على العمل بكفاءة وثبات عبر استخدام أنظمة ذكية، إذ يمكن أن تكشف «أنظمة الحوسبة» المدعومة من أنظمة الذكاء الاصطناعي موقع الدبابات والذخائر في مختلف أنحاء البلاد، وأماكن توزيعها ونشرها، مما يعزز قدرة وكفاءة الجيش، أيضا تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في التعامل مع عمليات الإمداد اللوجستي اليومي وتدريب الأفراد العسكريين على أداء المهام الصعبة.
2. يمكن لأنظمة الأمن المدعومة من برامج الذكاء الاصطناعي أن تحدد بسهولة نمط الهجوم الإلكتروني وتطور أدوات مكافحة الهجمات المضادة وتحسن قدرة أنظمة الدفاع على تحديد موقع أهدافهم، بالإضافة الى مراقبة التهديدات وزيادة وعي القادة الميدانيين بالموقف، ليس في حالة الدفاع لكن في أوضاع الهجوم أيضًا، حيث تساعد برامج الاستطلاع في تحقيق دقة عالية على تنفيذ الضربات واختراق الدفاعات الجوية والمتطورة على كفاءة قيامها بوظيفة الردع، كذلك تستخدم هذه الأنظمة التحليلات والعمليات الحسابية التنبؤية لتحديد أفضل طريق نقل ويشمل نقل العدد والذخائر والأفراد والجيش، وبالتالي تقليل تكاليف النقل وضمان سلامة وصولهم.
3. يعتقد العديد من الخبراء أن بعض التغييرات الأكثر أهمية في حروب الجيل القادم

- التي تُطبق باستخدام الذكاء الاصطناعي ستحدث في عالم الإنترنت.
4. من الممكن أن تشمل الحروب الإلكترونية قريبا هجمات ذاتية، تستخدم فيها أسلحة إلكترونية ذكية وذات طاقة تدميرية كبيرة ولا تخطئ أهدافها مهما كانت مبهمه.
5. زداد المخاوف من أنظمة الذكاء الاصطناعي وأخطائها، حيث لا يمكن في كثير من الأحيان استبدال النشاط البشري بتطبيق ذكي، على سبيل المثال، عندما اختبرت منظمات الحقوق المدنية أنظمة التعرف على الوجه التي تستخدمها قوات الشرطة، حددت تلك الأنظمة عددًا كبيرًا من الأبرياء ذوي البشرة الداكنة كمجرمين.
6. الأسلحة المدعومة تكنولوجياً لديها نقاط ضعف قد تكون بسبب انحياز المصممين، وقد تكون من النوع الذي يعجز المختصون صعوبة في اكتشافه والتنبؤ به، يكمن خطر استخدام الأنظمة الذكية بالملفات السرية والمعلومات المشفرة التي تخص أمن بلاد والأفراد، حيث يمكن أن تتعرض للاختراق أو التهكير وبالتالي تدمير معلومات ضخمة وتهديد أمن البلاد، ويمكن للخصوم استغلال هذا الضعف من خلال أنشطة تخريبية.
7. هناك مخاوف من تطوير أسلحة قد تشعل فتيل سباق التسلح، ونظرًا للسرعة التي يمكن للأسلحة المدعومة تكنولوجياً أن ترمج - خاصةً إذا تم منحها مستويات عالية من التحكم الذاتي - فإن أول دولة تستخدمها قد تكتسب ميزة عسكرية كبيرة، هناك خطر من أن تؤدي مثل هذه الأنظمة إلى تصعيد عسكري كبير، وبمجرد أن تبدأ دولة واحدة في استخدامها، قد يشعر الآخرون أنه يتعين عليهم أن يحذوا حذوها، مما يؤدي إلى حدوث سباق تسلح في العالم

التوصيات:

1. من الضروري جدًا السعي لتطوير وإنتاج التكنولوجيات الرئيسية في مجال الدفاع التي تزيد قوة ومكانة الدولة، دمج الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري سيؤدي إلى ثورة متطورة في المعادلة العسكرية الدولية وتجعل كثيرًا من الدول تعيد حساباتها من جديد قبل تخطي الحدود مع الدول المتطورة عسكريًا.
2. أكثر التقنيات قيمة للدفاع الوطني تلك التي تزيد من حرية الدول في استخدام قدراتها العسكرية كما تراه مناسبًا، أينما كان ومتى ما كان، كما تساهم صناعة الدفاع التكنولوجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول، وتوفر نفوذًا للدولة المصنعة، فكل صناعة دفاع وطنية جديدة تزيد من موقف القدرة الصناعية لتلك الدولة، ويحولها من دولة مستهلكة إلى دولة منتجة.

الهوامش:

- (1) تأثير التكنولوجيا على الاستراتيجية العسكرية | Arab Defense | المنتدى العربي للدفاع والتسليح (defense-arab.com)
- (2) هقاني أيوب، تأثير التقنية والتكنولوجيا في بناء الاستراتيجية العسكرية، مجلة المعيار، المجلد السادس، العدد 2، 2015، ص 14.
- (3) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AkmarInzar/sec07.doc_cvt.htm
- (4) <http://www.ndc.ac.ae/vision-mission-and-objectives>
- (5) باكير، علي حسين (المجال الخامس... الحروب الإلكترونية في القرن 21).
- (6) <http://www.ndc.ac.ae/vision-mission-and-objectives6>
- (7) ما هي حروب الجيل السادس | المرسال 7 (almrsal.com)
- (8) جلعود، وليد غسان سعيد (دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2013، ص 42
- (9) ملاعب، ناجي (بعد الحرب الناعمة. عالمنا العربي إلى الجيل الرابع من الحروب) مجلس الأمن والدفاع العربي، العدد 2 بيروت: مارس 2016، ص
- (10) الأقمار الصناعية (أقمار الإنذار المبكر Al Moqatel)

اللاجئون الإثيوبيون في السودان 1969-2023م (دراسة تحليلية)

محاضر - جامعة الرابط الوطني

أ.حمد الجزولي مروءة موسى

المستخلص :

تتناول هذه الورقة موضوع اللاجئين في السودان الذين طال امد بقائه (خمس عقود) رغم زوال الاسباب التي اجبرتهم الى دخول السودان. و الهدف من هذه الورقة هو إلقاء الضوء على الحلول التقليدية الدائمة التي اصبحت غير فعالة . تكمن اهمية هذه الورقة في توضيح التحولات و المتغيرات العالمية الجديدة التي طرأت على وضوع اللاجئين . عليه تنادي الورقة بايجاد منظور جديد و مواثيق و قوانين جديدة.تتبع الباحث في هذه الورقة المنهج التاريخي التحليلي و قد توصل الى نتائج عديدة اهمها أن سياسة الباب المفتوح و القوانين المحلية و المواثيق الخاصة باللاجئين تحتاج الى مراجعة عاجلة .

الكلمات الافتاحية هي : السودان ، اللاجئين ، الأثيوبيون ، القوانين و المعسكرات.

Ethiopian Refugees in Sudan

1969_2023 AD

(Analytical Study)

Hamad Elgizouli Morowa Musa

Abstract:

This paper discusses the situation of the Ethiopian refugees in Sudan ,who had been protracted for 5 decades ,although the reasons of displacement was not existing. The objectives of this research to high light on the traditional durable solutions which became insufficient (Voluntary repatriation, Local integration and resettlement). The researcher followed the historical and analytical approach, This paper explain the new ideas , views , regulations of international community and suggests new laws , regulations, conventions and generally new prospective to solve the plight of the refugees worldwide and specially for the Ethiopian refugees in Sudan.

مقدمة:

عرف السودان ظاهرة اللجوء منذ أكثر من خمسة عقود، فقد استضاف السودان اللاجئين من دول الجوار خاصة من إثيوبيا ويقدر عدد اللاجئين الكلي في السودان بأكثر من اثنين مليون لاجيء، وقد أوضح المفوض السامي للاجئين بنجيف FillpoGrandi في عام 2018م خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية Excom* أن السودان يعتبر أكبر دولة مستضيفة للاجئين في إفريقيا، وقد تعامل السودان مع ظاهرة اللجوء حسب المواثيق والقوانين الدولية (ميثاق جنيف للاجئين Geneva Convention 1951) والإقليمية (ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي الآن OAU Organization of African Union)- Convention) والمحلية (قانون اللجوء الوطني National Asylum Act 2014) وفوق هذا وذاك حسب العادات والتقاليد والثقافة السودانية التي تدعو إلى إكرام الضيف، وإغاثة الملهوف ونجدة الغريب⁽¹⁾.

تقع دولة إثيوبيا في القرن الإفريقي في الجزء الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا، و بها عدد كبير من السكان يقدر بأكثر من 110 مليون مواطن - و تعاني دولة إثيوبيا من اضطرابات و حروب داخلية بالإضافة للمشاكل المعقدة المرتبطة بالجفاف و التصحر و المجاعة و تغيرات المناخ، الامر الذي اجبر عشرات الآلاف من الأثيوبيين الى اللجوء الى السودان و قد ساعدهم في ذلك الحدود السودانية الأثيوبية الطويلة و الأراضي المنبسطة التي لا توجد بها اي موانع طبيعية .وبهذا اصبح السودان ملاذا ومقصدا للهجرات الاثيوبية سواء كان بغرض اللجوء او العبور الى دول اخرى⁽²⁾

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث في وضع بعض الأسس الخاصة بمعالجة قضايا اللاجئين الأثيوبيين الذين امتدت فترة وجودهم في السودان لأكثر من خمسين عاما دون العودة لوطنهم الاصلي ، كذلك تناول البحث أهمية لاجيء دولة إثيوبيا باعتبارها من أكبر الدول الأفريقية في القرن الإفريقي المصدرة للاجئين إلى السودان.

أهداف البحث :

يهدف البحث الى معرفة المميزات والأسباب التي تستقطب اللاجئين الأثيوبيين إلى السودان بالإضافة الى معرفة الدور الذي تلعبه سياسة الباب المفتوح open door policy في زيادة تدفقات اللاجئين مع التركيز على وجود منظور جديد و مواثيق و قوانين جديدة لحل مشاكل اللاجئين الأثيوبيين الذي امتدت فترة وجودهم في السودان لأكثر من خمسين عاما.

. مشكلة البحث :

تكمن مشكلة هذا البحث في وجود الاعداد الكبيرة من اللاجئين الأثيوبيين الذين لا يرغبون في العودة الطوعية الى بلدهم بعد زوال اسباب اللجوء و الذين لم يجدوا فرصة في برنامج اعادة التوطين إلى بلد ثالث و اصبحت هذه الأعداد الكبيرة مستقرة في السودان الى فترة طويلة بل هم في ازدياد مستمر في إطار سياسة الباب المفتوح لحكومة السودان و هذه السياسة افقدت السودان السيطرة على تدفقات اللاجئين الأثيوبيين - و الان لا توجد لحكومة السودان استراتيجية واضحة لكيفية التعامل مع اللاجئين و معرفة اعدادهم الحقيقية و ايجاد توثيق قانوني لبقائهم في السودان

و مخاطبة و دراسة الاسباب الجذرية للجوء و أصبحت هذه الاعداد الكبيرة تشكل عبئا ثقيلا على حكومة السودان خاصة بعد أن تقاعست المفوضية السامية لشئون اللاجئين و المنظمات الدولية عن تقديم الخدمات الضرورية لهؤلاء اللاجئين حسب المعيار الدولي و عليه فإن المشكلة تتمحور حول سؤال اساسي هو لماذا ظل بقاء اللاجئين الأثيوبيين في السودان لعقود طويلة دون الرجوع الى بلدهم ؟

أسئلة البحث :

- 1- ما هي الأسباب و المبررات التي تجبر الأثيوبيين الى اللجوء الى السودان في كل الظروف ؟
- 2- ما هي أسباب بقاء اللاجئين الأثيوبيين في السودان لأكثر ممن خمسين عاما؟
- 3- ما هي تحديات و مستقبل اللاجئين الأثيوبيين في السودان؟

الدراسات السابقة:

موضوع اللاجئين الإثيوبيين في السودان من المواضيع التي حظيت بعدد قليل من الدراسات والبحوث وقد تأثرت هذه الدراسات والبحوث بتطور الأحداث السياسية والاجتماعية والظروف الطبيعية ، فقد عانت إثيوبيا من الصراعات الداخلية والحرب الإرترية لفترات طويلة بالإضافة إلى نزاعات منطقة القرن الإفريقي كما تأثرت بموجة الجفاف والتصحر الذي ضرب أصقاع إثيوبيا في منتصف ثمانينات القرن الماضي وكل هذه الأحداث أفرزت أعدادا كبيرة من اللاجئين وأجبرتهم إلى عبور حدود الدول المجاورة خاصة السودان. وقد تناولت هذه الدراسات أنواع وتحديات اللاجئين خلال ظروف وحقب مختلفة مع التأثير بالأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية في بلد الأصل وبلدان اللجوء عليه يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاثة فترات :

الفترة الأولى:

هي مجموعة الدراسات والبحوث التي تناولت التطورات والأحداث السياسية والتي ألقت الضوء على الصراعات والنزاعات في المنطقة وحرب التحرير الإرترية والجفاف والتصحر مثل دراسة أحمد كرداوي بعنوان (وضع ومعاملة اللاجئين مبدأ مسؤولية دولة الأصل 1989م). هدفت هذه الدراسة لتحديد مسؤولية دولة الأصل و معرفة الاسباب الجذرية لمسببات اللجوء و تكمن مشكلة هذه الدراسة في إن مبادئ التعامل الدولي و القانوني في قضايا اللاجئين لم يدخل مبدأ مسؤولية دولة الاصل، و اتبع الباحث المنهج التاريخي الوصفي ،و من اهم نتائج هذه الدراسة : عدم مقدرة الحلول الثلاثة الدائمة على حل مشكلة اللجوء ، و الحل الفعال هو دراسة اسباب اللجوء و العمل على حلها قبل أن يتحرك اللاجئين و يعبرون الحدود، و نقاط الالتقاء هي ان الحلول الدائمة التقليدية اصبحت غير فعالة، و لا توجد نقاط نقاط خلاف.

الفترة الثانية:

وقد حدثت خلال هذه الفترة متغيرات جذرية وعديدة في المنطقة حيث انهار نظام الرئيس الإثيوبي منقستو هيلي مريم في عام 1990م وتم تحرير دولة اريتريا وقد بدأت في هذه الفترة عمليات العودة الطوعية للاجئين الإثيوبيين والإريتريين ومثال لهذه الدراسات دراسة تهاني إبراهيم⁽³⁾ تحت عنوان (العودة الطوعية للاجئين الإثيوبيين والأريتريين 2002م).

تهدف هذه الدراسة لمعرفة اسباب رفض اللاجئين الأثيوبيين العودة الى وطنهم خاصة بعد زوال اسباب اللجوء، ولايجاد حلول لمشكلة اللجوء، و تكمن مشكلة هذه الدراسة في وجود اللاجئين الاثيوبيين بالمعسكرات و المدن وعدم رغبتهم في العودة الطوعية رغم زوال اسباب اللجوء و توقيع اتفاقيات العودة الطوعية وفي نفس الوقت لا توجد فرص في عملية إعادة التوطين لبلدان العالم الأول و قد استخدم الباحث المنهج القانوني التاريخي، و من اهم نتائج هذه الدراسة التواجد المكثف و المتطاول للاجئين الاثيوبيين والذي أصبح عبئا ثقيلا على حكومة السودان، واهم نقاط الالتقاء هي تفعيل برنامج العودة الطوعية، اما الاختلاف يكمن في ان هذه الدراسة لم تتطرق للحل الثاني و هو اعادة الاندماج في المجتمع المحلي و منح اللاجئين الجنسيات بالتجنس فيما يعرف ب Naturalization.

استخدم الباحث المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي.

اللاجئون الاثيوبيون في السودان - مراحل دخولهم و معسكراتهم في الفترة من (1969م - 1989م):

أمتدت هذه الفترة من 1969م حتى 1989م و قد شهدت هذه الفترة حرب التحرير الأريتيرية التي أفرزت ما يقارب من 300 ثلاثمائة ألف لاجئ من الأثيوبيين و الاريتيرين و في نهاية عام 1974م انهار نظام الرئيس الاثيوبي هيلاسلاسي و نتيجة لذلك الانهيار دخل ما يقارب من 500 خمسمائة ألف لاجئ الى السودان ⁽⁴⁾ و قد تم تسكينهم في معسكرات أم راكوبة -ام قلجة-تواوا الطنيدبة بالاضافة الى المجموعات التي تسربت الى المدن الكبرى مثل القضارف-كسلا و الخرطوم .

جدول رقم (1) معسكرات اللاجئين الأثيوبيين من عام 1975م حتى 1979م:

اسم المعسكر	تاريخ الإنشاء	عدد اللاجئين	المنظمات	تاريخ القفل
ام راكوبة	1975م	20,000 لاجئ	انقاذ الطفولة/WFP	2000م
ام قلجة	1976م	17,000 لاجئ	انقاذ الطفولة	2001م
تواوا	1979م	27,000 لاجئ	انقاذ الطفولة/منظمة الدعوة الاسلامية	1998م
الطنيدبة	1979م	9,000 لاجئ	الانقاذ الدولية	2000م

المصدر: مكتب اسكان اللاجئين القضارف 1980م.

و في عام 1984م-1985م ضرب اصقاع أثيوبيا و اريتريا موجة الجفاف و التصحر التي نتج عنها مجاعة 1984-1985م المشهورة (*) و التي أجبرت ما يقارب من مليون لاجئ من اقليم تقراي(*) الى دخول السودان و قد تم استقبالهم في البداية في مراكز الاستقبال على الحدود و هي مركزي ود كولي و مركز تكلاب و بعدها تم تسكينهم في معسكرات الفاو (1)، الفاو(2)، الفاو(3)،

الفاو (5) و معسكر سفاوا-كونازبرما-الشقرايات - بالإضافة الى الأعداد الكبيرة التي تسربت الى المدن مثل مدينة القصارف -كسلا-بوتسودان و الخرطوم.

جدول رقم (2) مراكز استقبال اللاجئين على الحدود:

اسم المعسكر	تاريخ الإنشاء	عدد اللاجئين	المنظمات	تاريخ القفل
مركز ود كولي	1984م	120,000 لاجئ	منظم كير ACRE / اطباء بلا حدود/أوكسفام/ WFP	1988م
مركز تكلباب	1984م	60,000 لاجئ	اطباء بلا حدود/الانقاذ الدولية/ WFP	1985م

المصدر مكتب مساعد معتمد اللاجئين الشوك 1988م.

جدول رقم (3) معسكرات اللاجئين الأثيوبيين خلال فترة الجفاف و التصحر (1984م):

اسم المعسكر	تاريخ الإنشاء	عدد اللاجئين	المنظمات	تاريخ القفل
سفاوا	1984م	45000 لاجئ	انقاذ الطفولة -تقراي الخيرية- WFP	1993م
كونازبرما	1984م	40000 لاجئ	مساعدة العجزة البريطانية-تقراي الخيرية- WFP	1994م
الفاو 1	1986م	15000 لاجئ	الانقاذ الدولية البريطانية-جمعية الشباب المسيحيين WFP-YMCA	1987م
الفاو 2	1986م	22000 لاجئ	الانقاذ الدولية البريطانية- WFP	1987م
الفاو 3	1986م	20000 لاجئ	الانقاذ الدولية WFP	1987م

المصدر مكتب مساعد المعتد الخرطوم 1994م.

اللاجئون الاثيوبيون في السودان - مراحل دخولهم و معسكراتهم في الفترة من

(1990م-2000م):

في خلال هذه الفترة انهار نظام الرئيس الإثيوبي منقستو هيلامريم في بداية عام 1990م نتيجة لضربات الثوار الإثيوبيين والإريتريين، و قد ادى ذلك الى دخول جيش عرمرم بكامل أسلحته وعتاده ودباباته وجزالاته و دخلوا الى الحدود السودانية وهم في حالة نفسية سيئة للغاية، يجرجرون أذيال الهزيمة، ويلحقون الجراحات، ويتنفسون الصعداء من هول المصيبة وشدة الهزيمة⁽⁵⁾، وفورا تصدت لهم القوات المسلحة السودانية، وقامت باستلام الأسلحة والعتاد، وتم تغيير الزي العسكري إلى زي مدني (حسب المواثيق والقوانين الدولية⁽⁶⁾) كما قامت حكومة ولاية كسلا، ومنظمات المجتمع المدني، وأهالي ريفي كسلا بتقديم الغذاء والكساء والدواء لمدة أسبوعين،

قبل أن تتدخل المنظمات الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وكان يمكن أن يحدث العكس من الحكومة السودانية نسبة للعداء الشديد الذي كان سائدا في تلك الفترة بين السودان وإثيوبيا، ولكن القيم والأخلاق والموروثات الدينية للسودانيين كانت فوق ذلك . بعدها قامت معتمدية اللاجئين بفرز الضباط عن الجنود وتم تسكين الجنود بمعسكرات منفصلة وهي معسكرات قلسا ، اللفة ، أبو قمل ، عواض ، الفاو وقرية حنان، كما تم تسكين الضباط بمعسكر درديب الذي يبعد أكثر من 60 كيلو من معسكرات الجنود ويقع شمال مدينة كسلا (و قد عايش كاتب هذه الورقة هذه الأحداث من بداية دخول اللاجئين حتى تسكينهم في المعسكرات المذكورة اعلاه

جدول رقم (4) معسكرات اللاجئين الأثيوبيين العسكريين خلال عام 1990 بعد انهيار

نظام الرئيس الأثيوبي منقستو هايلي مريم:

اسم المعسكر	درديب	أبو قمل	الفاو	عواض	قلسا	قرية حنان	العدد الكلي
عدد اللاجئين	3737	43700	10820	4700	2750	1890	67597

المصدر مكتب مساعد اللاجئين الشوك 1991م

اللاجئون الاثيوبيون في السودان - مراحل دخولهم ومعسكراتهم وخدماتهم في الفترة من

(2001م-2022م):

في نوفمبر 2020 م بدأ الصراع بين حكومة الرئيس الأثيوبي ابي احمد و سلطات اقليم تغراي عندما قام أبي احمد بإقصاء قادة جبهة التغراي من السلطة العليا، وتفاقم الخلاف بحل الائتلاف الحاكم الذي كانت تقوده جبهة التغراي، واستبداله بحزب الازدهار . بعد ذلك تم تأجيل الانتخابات مرتين من قبل حكومة أديس أبابا، الأمر الذي استنكره اقليم تغراي وقام الإقليم بإجراء انتخابات منفردة ، هذا الإجراء رفضته حكومة أديس أبابا واعتبرته غير دستوري، وردت سلطات إقليم تغراي بسحب الاعتراف بشرعية حكومة أديس أبابا ، الأمر الذي أجبر الحكومة الفدرالية على شن حرباً مباشرة على إقليم تغراي من أجل إخضاع الإقليم بالقوة . وكانت النتائج كارثية حيث تم تدمير البنيات التحتية للإقليم بالكامل، وتم قتل الآلاف من النساء والأطفال؛ الأمر الذي أجبر عشرات الآلاف من الإثيوبيين التغراي على الهروب من الإقليم إلى داخل السودان كلاجئين، أو إلى مناطق أخرى داخل إثيوبيا كنازحين وقد بلغ عدد اللاجئين التغراي الذين دخلوا إلى السودان أكثر من 70 سبعة ألف لاجئ في خلال شهر واحد⁽⁷⁾ ومازالت التدفقات مستمرة، و من المتوقع ان تصل هذه الاعداد الى أكثر من 150,000مائة و خمسون ألف لاجئ. و في خلال هذه الفترة قامت معتمدية اللاجئين بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و سلطات ولاية القضارف بانشاء معسكرات جديدة للاجئين التغراي .

جنود إثيوبيون من بعثة اليوناميد يطالبون بحق اللجوء:

من الأحداث الهامة التي حدثت خلال هذه الفترة هو قيام مجموعة من الجنود الأثيوبيين الذين ينتمون الى اقليم التغراي و الذين كانوا يعملون في بعثة السلام المشتركة للامم

المتحدة و الاتحاد الافريقي -يونايميد(*) في اقليم دارفور و التي انتهت فترة عملها في ديسمبر 2020م قاموا بتقديم طلبات لجوء إلى معتمدية اللاجئين، وعددهم 120 جندياً من بينهم 14 امرأة - وبعد أن تمت إجراءات منحهم حق اللجوء بواسطة الجهات المعنية، قررت معتمدية اللاجئين ترحيلهم إلى معسكر أم قرقور بشرق السودان ولاية القضايف حيث يقيم بعض اللاجئين الإثيوبيين. وقد تم ترحيلهم بواسطة طائرة تتبع للأمم المتحدة من مطار الفاشر إلى مطار كسلا، ومنها تم ترحيلهم بالعربات إلى معسكر أم قرقور - الجدير بالذكر أن هذه المجموعة من الجنود رفضوا العودة إلى بلادهم بسبب مخاوف أمنية تتعلق بانتمائهم إلى قومية التغراي التي تخوض حرباً مع اديس أبابا⁽⁸⁾

اللاجئون الإثيوبيون القادمون من إقليم بني شنقول :

إقليم بني شنقول هو الإقليم الذين يقام عليه الآن سد النهضة، وقد تنازل السودان عن هذا الإقليم في مطلع القرن الماضي في تسوية بين الاستعمار البريطاني والملك الإثيوبي منليك وكان الإقليم جزءاً من ولاية النيل الأزرق السودانية. يقدر عدد سكان إقليم بني شنقول بخمسة ملايين مواطن معظمهم من المسلمين العرب⁽⁹⁾.

الجهة الشعبية لتحرير إقليم بني شنقول تحاول دائماً المحافظة على الهوية السودانية العربية في الوقت نفسه تحاول الحكومة الإثيوبية تغيير التركيبة الديمغرافية للإقليم بإرسال إثيوبيين من إقليم الأمهرا و الأرومو للإقامة بهذا الإقليم ونتيجة لذلك حدثت صراعات عديدة بين مواطني إقليم بني شنقول والقادمين الجدد. وأخيراً خلال عام 2020م ثار مواطنو الإقليم على الحكومة الإثيوبية عندما حاولت تهجيرهم لقيام سد النهضة وطلبوا الحكومة بالرجوع للسودان أو منحهم الحكم الذاتي(نتيجة هذه الأحداث دخل إلى السودان عدد كبير من لاجئي إقليم بني شنقول إلى ولاية النيل الأزرق يقدر عددهم بـ 3000 لاجئ وتم تسكينهم بواسطة معتمدية اللاجئين في معسكر منفصل بمحلية ود الماحي، وتسمى المدينة(6). وتم تقديم الخدمات الضرورية لهم بواسطة المفوضية السامية ومعتمدية اللاجئين

معسكرات اللاجئين الإثيوبيين التغراي الجدد بولاية القضايف:

تم إنشاء ثلاثة معسكرات جديدة في الفترة من يناير حتى أبريل 2021م بولاية القضايف؛ وذلك لإقامة اللاجئين الجدد القادمين من إقليم التغراي، ولكن مازال هناك نقص كبير في الخدمات التي تقدم لهؤلاء اللاجئين .

جدول رقم(5) أعداد اللاجئين التغراي في المعسكرات

المعسكر	عدد اللاجئين
أم راكوبة الجديد	21.190 فرداً
الطيندبة الجديد	20.609 فرداً
حمدات	24.685 فرداً

المصدر: المفوضية السامية للاجئين- مايو 2021م.

تقدم بمعسكرات اللاجئين الإثيوبيين القادمين من إقليم تغراي الخدمات الصحية، والتعليمية، والغذائية، وخدمات المياه، ولكن كل هذه الخدمات غير مكتملة وتوجد نواقص عديدة .

الجدول رقم (6) خدمات التعليم : Education بمعسكرات اللاجئين الإثيوبيين التغراي الجدد

المعسكر	مدارس الأساس	عدد التلاميذ بمدارس الأساس	عدد المعلمين بمدارس الأساس	المدارس الثانوية	رياض الأطفال
أم راكوبة	5 مدارس	2700 تلميذ	30 معلماً	2 مدرستان تحت الإنشاء	روضتان بهما 400 طفل
الطنيدبة	مدرستان	200 تلميذ	16 معلماً	مدرستان تحت الإنشاء	روضتان بها 180 طفلاً

المصدر : معتمدية اللاجئين- يوليو 2021م
ملحوظة :

لا توجد خدمات التعليم بمعسكر حمدايت باعتباره مركز استقبال، وعادة لا تقدم خدمات التعليم بمراكز الاستقبال .

المواد الغذائية:Food

يوزع برنامج الغذاء العالمي WFP المواد الغذائية للاجئين شهرياً؛ وذلك بمساعدة معتمدة اللاجئين والمفوضية السامية حسب الجدول أدناه :

الجدول رقم (7) كميات المواد الغذائية التي توزع للاجئين للجدد بالمعسكرات

المادة	الحصة الشهرية
Cereals الحبوب	١٥ كيلو للفرد / الشهر
Oil الزيت	لتر واحد للفرد / الشهر
Lentils العدس	كيلو واحد للفرد/ الشهر

المصدر : معتمدية اللاجئين- مارس 2021م.

المواد غير الغذائية : (IFN) smetl dooF noN

في بداية قدوم اللاجئين تقوم معتمدية اللاجئين بالتنسيق مع المفوضية السامية بتوزيع المواد غير الغذائية وهي: الخيام، البطاطين، الناموسيات، الفرشات الأرضية، الصابون، الأواني المنزلية والمشمعات .

الخدمات الصحية secivres htlaeH

هناك العديد من المنظمات العالمية والمحلية تقوم بتقديم الخدمات الصحية للاجئين، وهي:

الجدول رقم (8) المنظمات الصحية التي تعمل بمعسكرات اللاجئين التغراي الجدد

المنظمة	المعسكر
أطباء بلا حدود السويسرية	أم راكوبة- الطنيدبة
اللجنة الأمريكية ARC	أم راكوبة
منظمة ZOOA	أم راكوبة- حمدايت
Mercy corps	أم راكوبة
كونسيرد	الطنيدبة
الهلال الأحمر السوداني	أم راكوبة

المصدر معتمدية اللاجئين- يوليو 2021م

خدمات المياه:retaW:

تشرف على خدمات المياه بمعسكر أم راكوبة منظمًا الهجرة الدولية وكير، ومعسكر الطنيدبة وحمدايت منظمة اليونيسيف- والمصدر الرئيسي للمياه بمعسكري أم راكوبة وحمدايت هو الآبار الارتوازية، ومعسكر الطنيدبة التربة الرئيسية لمشروع الرهد الزراعي.

تحديات و مستقبل اللاجئين الأثيوبيين في السودان:

الحرب الدائرة بأقليم تغراي المتغيرات السياسية و الأمنية و الإقتصادية المعقدة بدولة أثيوبيا سوف تؤدي الى تحديات و مخاطر عديدة يدفع ثمنها الشعب الأثيوبي أولا خاصة النساء و الأطفال و كبار السن و المعاقين و ثانيا سكان السودان بالأقليم الشرقي المتاخم لأقليم تقراي. و من أكبر التحديات و المخاطر التي يواجهها الاجئون الأثيوبيون في السودان هي : نقص الخدمات الأساسية بمعسكراتهم خاصة بعد أن تقاعست المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و المنظمات الدولية من القيام بدورها كاملا. وفي هذه الظروف المعقدة من المستبعد أن تكون هنالك عودة طوعية للاجئين الأثيوبيين من السودان الى وطنهم الأصلي الامر الذي يزيد من أعباء حكومة السودان التي تعاني اصلا من ازمات سياسية و اقتصادية و أمنية. و قد تقود هذه التحديات الى تسرب كثير من اللاجئين من المعسكرات الى المدن الكبرى و ذلك يقود الى زيادة نشاط شبكات التهريب و الاتجار بالبشر. ويعتبر مستقبل اللاجئين الأثيوبيين بالسودان معقد و لا يوجد اي بصيص امل لتحسين مستقبلهم قريبا في ظل هذه الظروف المعقدة محليا و إقليميا.

موقف حكومة السودان من حرب التغراي :

مع اشتداد الصراع في إقليم تغراي وزيادة أعداد اللاجئين من المدنيين والعسكريين تحركت حكومة السودان بجدية⁽¹⁰⁾ حيث تم في يوم 13 نوفمبر 2020م إرسال وفد على مستوى عال برئاسة وزير الداخلية الفريق أول الطريفي أديس دفع الله ومعتمد اللاجئين عبدالله سليمان وممثل المفوضية السامية بالخرطوم مستر Axel Bisscho للوقوف ميدانيا على أحوال اللاجئين بالحدود الشرقية. وتم عقد اجتماعات مع السلطات الولائية بولايتي القضارف وكسلا. وكانت مخرجات هذه الاجتماعات فتح مركزين لاستقبال اللاجئين الأول بمنطقة حمدايت بولاية كسلا

والثاني بالقرية (8) بولاية القضارف وإعادة فتح معسكرى أم راكوبة والطنيدبة (*) بولاية القضارف كما تم الاتفاق على أن يتم التنسيق بين المفوضية السامية للاجئين ومعدنية اللاجئين على وضع خطة طوارئ Contingency plan لعدد 100 مائة ألف لاجيء كما تم توجيه المنظمات المحلية والدولية بتوفير الاحتياجات الضرورية للاجئين .

مآلات ما يجري في اقاليم اثيوبيا الشمالية و الغربية و تأثيرها على حدود السودان الشرقية:

إن ما يجري بإثيوبيا سيجعل حدود السودان الشرقية عبارة عن ميدان للمعارك والدماء والهروب واللاجئين خاصة إذا اتسعت دائرة الحرب ودخلته قوميات أخرى. ومن المتوقع قيام حرب بين الأطراف الإثيوبية والإريتريّة ويكون شرق السودان ميدانيا خلفا للمعارك. وفي يونيو 2021م استعاد مقاتلو جبهة تغراي سيطرتهم على معظم أراضي الإقليم وتمت السيطرة على عاصمة إقليم تغراي ميكيلي. وفي تطور جديد تم التحالف بين جيش تحرير شعب تغراي وجيش تحرير الأورومو . وإذا تقدمت قوات التغراي إلى مدينة قندر وأديس ابابا فعلى السودان التحسب لموجة لجوء أشد من التي حدثت اثناء حرب التغراي الأولى . يحذر الباحث الإستراتيجي لشؤون القرن الإفريقي أحمد صباح الخير من انعكاسات خطيرة لما يجري في إثيوبيا على القرن الإفريقي عامة وعلى حدود السودان الشرقية خاصة . ويقول بأن الحرب الإثيوبية في طريقها للإتساع بعد دخول قوميات جديدة مثل العفر والأورومو وهذا يزيد من موجة اللجوء على حدود السودان الشرقية. ونسبة لضعف إمكانيات السودان تجاه اللاجئين وتقاعس المجتمع الدولي يتوقع زيادة الهجرة غير النظامية لأوربا وسط اللاجئين وزيادة نشاط شبكات التهريب والإتجار بالبشر Net of Smuggling and Trafficking يرى كاتب الورقة ان تتعامل حكومة السودان بوعي وحذر شديدين والتحسب أمنيا لما يجري في إثيوبيا خاصة في ظل أزمة أراضي الفشقة الحدودية التي أستردها الجيش السوداني مؤخرا.

التحديات أثناء التدفقات:

خلال هذه التدفقات المحفوفة بالمخاطر تعرض اللاجئين التغراي إلى مشاكل عديدة أهمها العنف الجنسي sexual violence وقد أوضحت منظمة Human rights watch أن هناك عدد 240 حالة من الاغتصاب Rape والدعارة القسرية Forced prostitution والإجهاض القسري Forced abortion⁽¹¹⁾ وقد قالت منظمة العفو الدولية أمنستي أن ما يجري في إقليم التغراي يرقى إلى جرائم حرب وهناك مناقشات لاعتباره إبادة جماعية Genocide .

الخاتمة: snoisulcnoC :

توصل الباحث الى أن سياسة الباب المفتوح التي تمارسها حكومة السودان مع تدفقات اللاجئين على الحدود جعلت التدفقات مستمرة في كل الظروف وهذه السياسة افقدت حكومة السودان السيطرة على هذه التدفقات واصبحت الحلول الدائمة التقليدية غير فعالة في حل مشاكل اللاجئين. ورغم توقيع اتفاقية العودة الطوعية الأثيوبيين من السودان ما زالت هنالك اعداد كبيرة من اللاجئين متبقية بالمدن و المعسكرات.و الحل الأمثل لمشكلة اللاجئين هي معرفة الاسباب الجذرية وعوامل الدفع لهذه التدفقات والعمل على حلها قبل تحركات اللاجئين خاصة مع المتغيرات والتحويلات الداخلية والاقليمية والدولية التي شهدتها العالم حديثا وهذه المتغيرات والتحويلات افرزت تحديات جديدة في مجال اللاجئين والمهاجرين والنازحين الامر الذي اصبح يشجع اللاجئين

بالهروب من المعسكرات و الإقامة بالمدن ، حيث يقومون بمشاركة المواطنين في خدماتهم المحدودة و يشكلون عبئا ثقيلا على حكومة السودان.

النتائج : sgnidniF :

1. الاسباب الجذرية لعملية اللجوء Root causes وعوامل الدفع Pushing factors بدولة اثيوبيا مازالت موجودة بل في ازدياد مستمر .
2. سياسة الباب المفتوح جعلت تدفقات اللاجئين من دولة اثيوبيا مستمرة في كل الأحوال والظروف.
3. رغم تنفيذ برنامج العودة الطوعية للاجئين الاثيوبيين مازالت هنالك أعداد كبيرة من اللاجئين موجودة بمدن السودان خاصة بالعاصمة الخرطوم ومدن الشرق .
4. القوانين المحلية الخاصة باللاجئين و المهاجرين مثل قانون اللجوء المحلي-القوانين المنظمة للحدود-وقانون مكافحة التهريب والاتجار بالبشر. في حاجة ماسة للمراجعة
5. هنالك انعكاسات كارثية وخطيرة على السودان بسبب الحرب الدائرة في إقليم التغري والتي أدت إلى دخول أعداد كبيرة من اللاجئين على السودان، وأصبحت المناطق المتاخمة للحدود الشرقية ميدانا خلفيا للمعارك والدماء وبعد تحالف جبهة تحرير الأورومو مع التغري سوف تصبح التحديات الإنسانية كبيرة.
6. إستعادة القوات المسلحة لمنطقة الفشقة بعد 25 عاما شجع حكومة السودان على زيادة القوات على طول الحدود السودانية الإثيوبية بوجه عام وعلى منطقة الفشقة بوجه خاص، وذلك للمحافظة على المنطقة ولمنع تدفقات اللاجئين العسكريين.
7. المواثيق و القوانين الدولية والاقليمية الخاصة باللاجئين لا تتناسب مع المتغيرات الاقليمية و الدولية.

التوصيات: snoitadnemmoceR :

1. نسبة للصراع الدائر بين حكومة السودان والحكومة الإثيوبية في منطقة الفشقة وسد النهضة على حكومة السودان تعديل سياسة الباب المفتوح الخاصة بدخول اللاجئين.
2. تحقيق نظام أمني إقليمي في منطقة القرن الإفريقي عن طريق الإتحاد الإفريقي والإيقاد.
3. ترحيل اللاجئين من المدن إلى المعسكرات (مكانهم الطبيعي) و زيادة عدد القوات النظامية بالمعسكرات منعا لعمليات التخابر والتجسس والنشاط السياسي .
4. السماح لمنظمات الإغاثة بتوصيل المواد الغذائية لإقليم التغري تجنباً لاتساع دائرة المجاعة والحد من زيادة تدفقات اللاجئين إلى السودان.
5. على المفوضية السامية في بلد الأصل دراسة الأسباب الجذرية للجوء Root causes وعوامل الدفع Pushing Factors التي تجبر اللاجئين إلى ترك أوطانهم.
6. على حكومة السودان (البلد المضيف) تحديث قانون اللجوء وذلك لتقنين وضع اللاجئين الذين يرغبون في البقاء في السودان بعد انتهاء عملية العودة الطوعية . ويتم ذلك بمنحهم اقامات رسمية ليستفيد منها السودان
7. إيجاد منظور جديد لعملية اللجوء وذلك بمراجعة المواثيق والقوانين التي تحكم قضية اللجوء التي مر عليها أكثر من خمسة عقود وكل ذلك لحفظ كرامة و انسانية اللاجئين وأيضا لحفظ حقوق البلد المضيف.

الهوامش:

* هي اجتماعات سنوية تعقد في أكتوبر من كل عام بجنيف ويحضرها كل الأعضاء في الأمم المتحدة لمناقشة قضايا اللجوء العالمية ، ومراجعة واعتماد ميزانية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، UNHCR، وإسداء المشورة بشأن الحماية الدولية وبعدها تقوم اللجنة التنفيذية برفعها مباشرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك للنظر فيها.

(1) حمد الجزولي Prorated Referees and main D.S- ماجستير ، جامعة إفريقيا العالمية

يونيو 2019م

(2) شبكة الانترنت تاريخ الدخول 2021/6/8م.

(3) تهاني إبراهيم محمد، العودة الطوعية للاجئين الإثيوبيين والإريتريين - ماجستير جامعة

الخرطوم 2004م، ص 120

(4) منارة محمد بابكر ، اللاجئين في السودان - عابرون أم مستقرون - ماجستير- جامعة

الخرطوم 2000م.

(5) خالد محمد دفع الله ، السياسة الأمريكية تجاه لاجئي القرن الأفريقي 2006 إصدارات

المركز العالمي للدراسات والبحوث الخرطوم ص120.

(6) تقرير المفوضية السامية UNHCR يناير 2021م.

(7) الفاتح محمد المقدم مدير طوارئ اللاجئين الاثيوبيين التغراي.

(8) شبكة الانترنت 2021/6/8م.

(9) شبكة الانترنت 2021/7/20م.

(10) الفاتح مقدم مدير الطوارئ.

(11) شبكة الانترنت 2021/10/15م.

المصادر والمراجع :

- (1) تقرير: AxekBisscho، (2021م)، التقرير الشهري عن دخل اللاجئين الأثيوبيين في السودان.
- (2) تقرير: الملقدم، الفاتح، (2021م) تدفقات اللاجئين الإثيوبيين الجدد في شرق السودان .
- (3) مؤتمر: Durable Salutations to Sudanese Internally Displaced Persons)، (2021) AcolGaps
- (4) تقرير: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2020م)، تدفقات اللاجئين الأثيوبيين الجدد الى ولايات القضارف- كسلا - النيل الأزرق - Gaderif، New Arrived Refuses from Ethiopia in Kassal , and Blue Nile States
- (5) تقرير: البرت، أمبرسو، (2011) ، لا رجعة للوراء No Return Back استعراض لإستجابة المفوضية السامية للاجئين لوضع اللاجئين الذين طال أمد بقائهم في شرق السودان.
- (6) رسالة جامعية: عباس ، آمنة (2018)رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة ام درمان الإسلامية.
- (7) كتاب: أبوالوفا، أحمد (2009م)- حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي - الرياض.
- (8) رسالة جامعية: إبراهيم ، تهاني (2004م) ، العودة الطوعية للاجئين الإثيوبيين والإريتريين - ماجستير جامعة الخرطوم.
- (9) تقرير: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، (2021م)، أعداد اللاجئين بالولايات .
- (10) رسالة جامعية: الجزولي ، حمد (2019م)- Prorated Referees and main D.S- ماجستير ، جامعة إفريقيا العالمية .
- (11) كتاب: معتمدية اللاجئين (2019 م) ، حوارات التوثيقي الثاني.
- (12) كتاب: دفع الله ، خالد، (2006م)، السياسة الأمريكية تجاه لاجئي القرن الإفريقي ، إصدارات المركز العالمي للدراسات والبحوث ، الخرطوم.
- (13) رسالة جامعية: عربي، صلاح (1996م) - اللاجئين في السودان بين المشكلة والحل - جامعة الخرطوم .

(14) تقرير:

الزاكي، عثمان (2000م)، عن العودة الطوعية .

(15) رسالة جامعية:

عابدين، عمر (2004م) - دور معتمدية اللاجئين في معالجة قضايا اللجوء في السودان- جامعة إفريقيا العالمية .

(16) قانون:

معتمدية اللاجئين (2014) قانون اللجوء المحلي 2014 م National Asylum Act 2014 .

(17) رسالة جامعية:

محمد بابكر، منارة (2000 م) اللاجئين في السودان - عابرون أم مستقرون - ماجستير- جامعة الخرطوم .

(18) ميثاق:

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 1951م، ميثاق جنيف Geneva Convention ، والبروتكول الملحق 1967م ،

ميثاق:

منظمة الوحدة الإفريقية 1969م - OAU

(19) دورية محكمة:

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان - وزارة العدل بالسودان 2015 م .

مجلة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني .

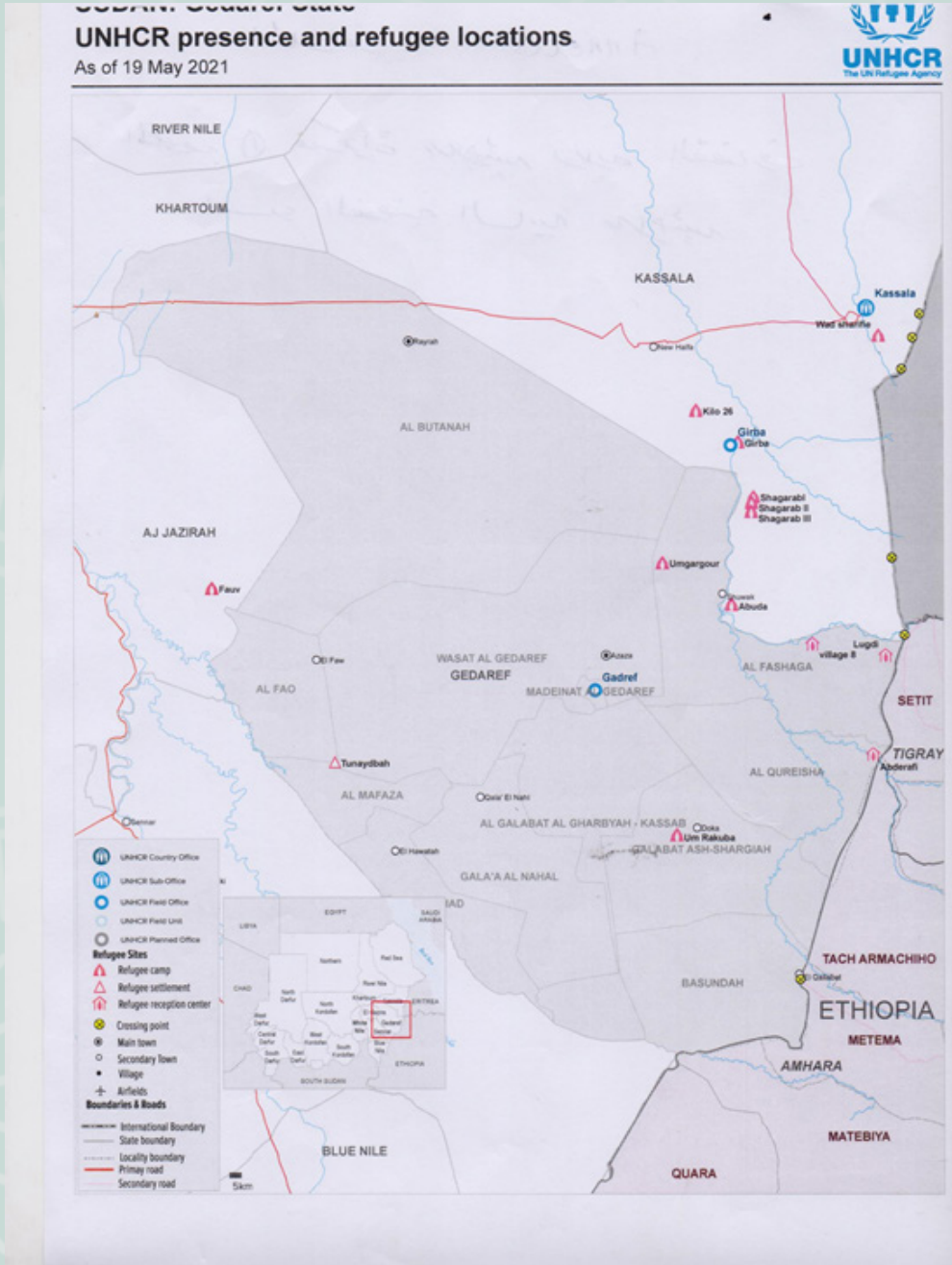
كتاب:

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - جنيف (2005)، Development programme Assistance.

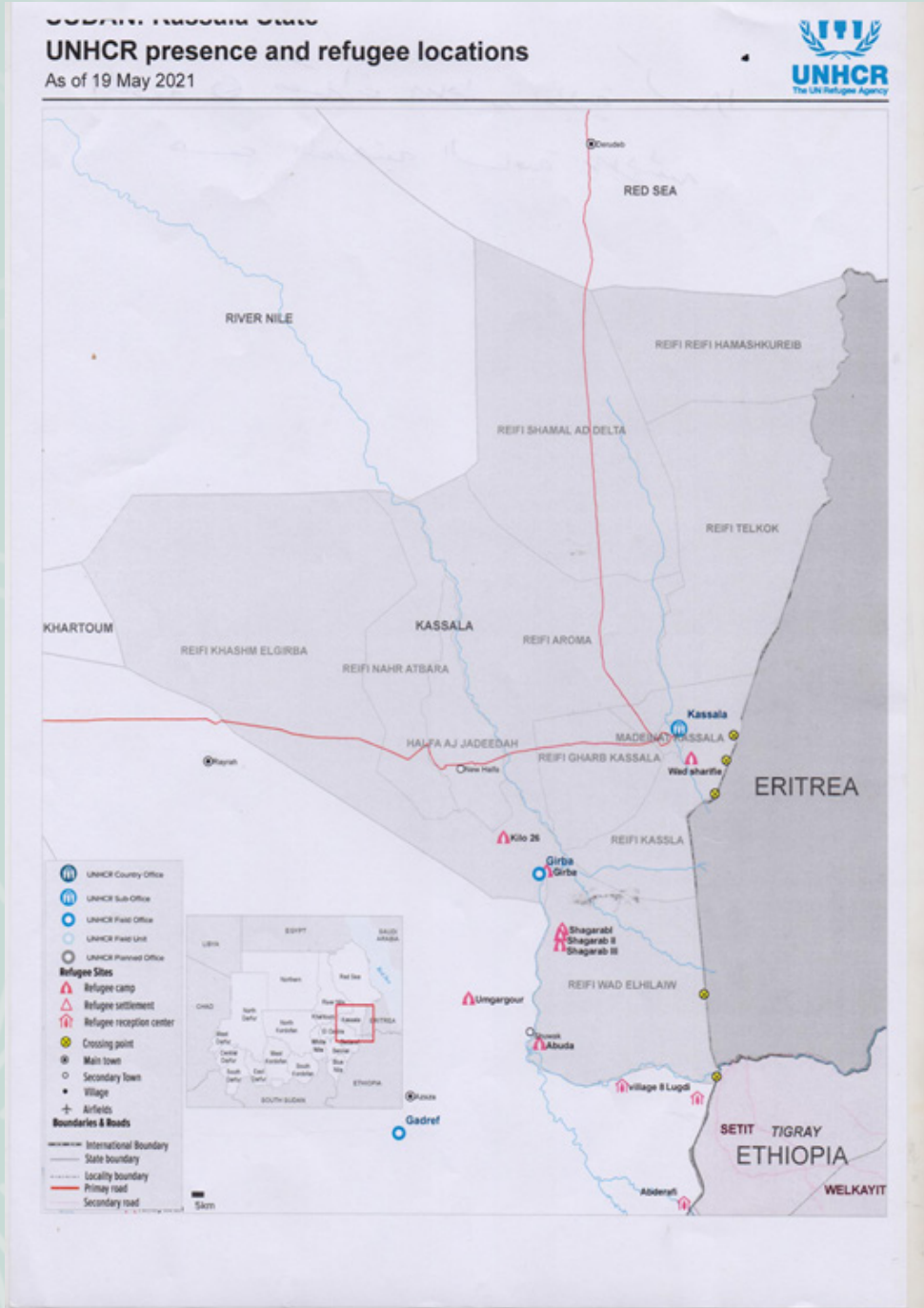
(for Refugee programme (DAR).

Annexes

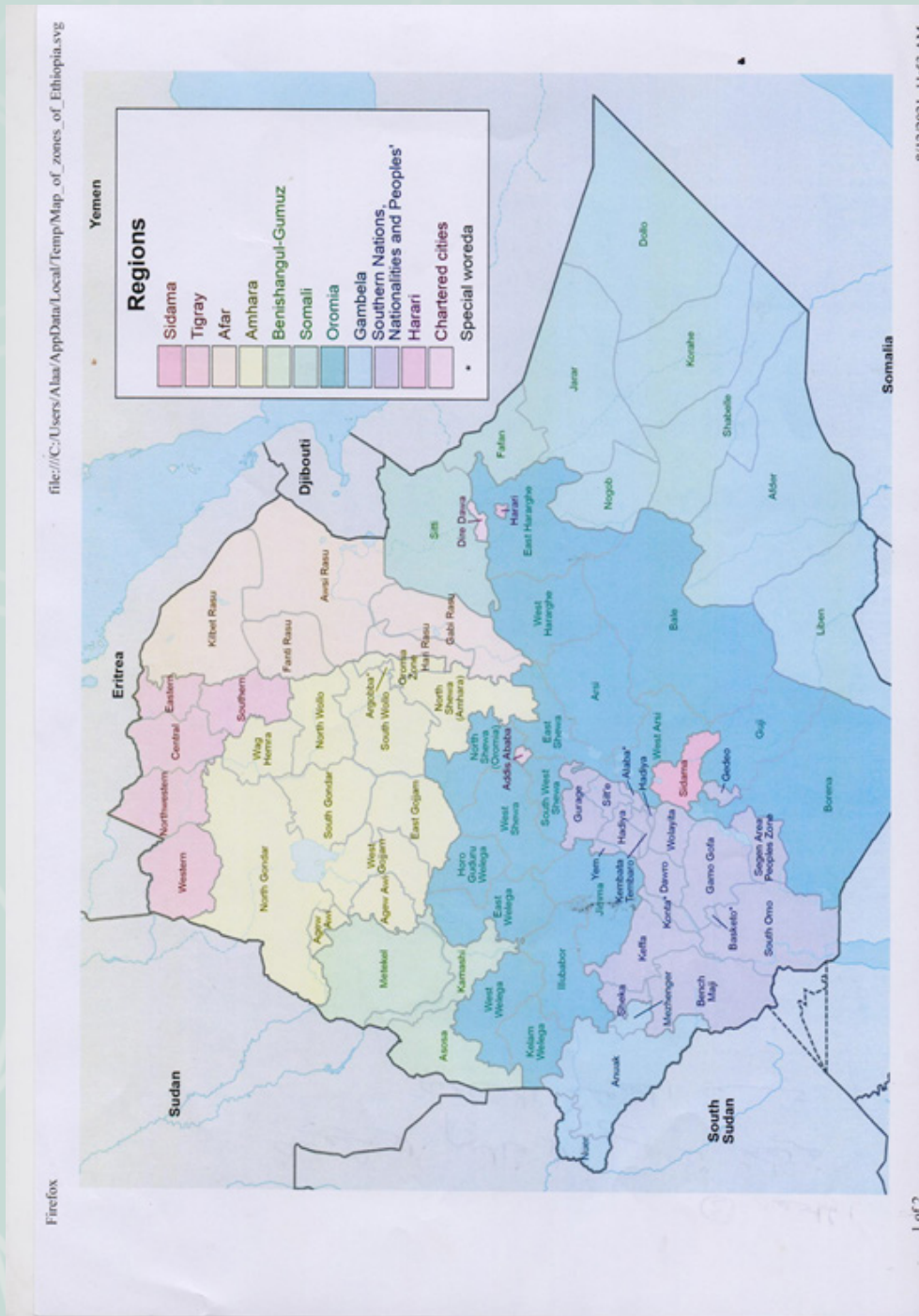
الملحق 1 معسكرات اللاجئين الاثيوبيين بولاية القضارف بحسب المفوضية السامية للاجئين



الملحق 2 معسكرات اللاجئين الأثيوبيين بولاية كسلا حسب المفوضية السامية للاجئين



الملحق 4 خريطة توضح الأقاليم الاثيوبية بحسب المفوضية السامية



تأثير القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان للفترة من (1975 - 2011م)

باحث جامعة الزعيم الأزهرى

أ.عبد الرازق حسن الصديق

المستخلص:

التنمية الاقتصادية هي مجموعة برامج وخطط تمر بمراحل عديدة يؤثر فيها القرار السياسي سلباً وإيجاباً حسب القيمة المضافة أو المساهمة المفقودة، ولذلك فقد تناولت الورقة موضوع تأثير القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان، وهدفت إلى التعرف على القرار السياسي وأنواعه، وطرق وآليات إتخاذه، وكذلك التعرف على حدود التأثير ومدى مساهمته الإيجابية ناحية تحقيق التنمية المنشودة من قبل المجتمع، وقد إستخدمت الورقة في تناولها للموضوع المنهج التاريخي المتبع للقرار السياسي وكذلك المنهج الوصفي للتعرف على طبيعة القرارات السياسية في السودان، كما تستخدم الورقة المنهج التحليلي لمعرفة مدى التأثير السياسي على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية الموضوعة من قبل الجهاز الإداري للدولة، وقد توصلت الورقة بالدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن عدم الإستقرار السياسي في السودان والتقلب بين الأنظمة العسكرية والمدنية في الحكم أدى إلى صناعة وإتخاذ قرارات سياسية متعددة وغير متسقة أثرت على مجمل برامج وخطط التنمية الاقتصادية، وكذلك التوجهات السياسية والأيديولوجية التي إتبعها الحكومات السودانية المتعاقبة أدخلتها في صراع المحاور السياسية الدولية المختلفة وقد خسر السودان كثيراً بفعل ذلك نظراً لضعف تأثيره على هذه المحاور، وتوصلت الورقة لمجموعة من التوصيات من أهمها: عمل إصلاحات جزرية للمنظومة الاقتصادية في السودان وإعادة هيكلتها، وكذلك قيام مؤتمر متخصص من الخبراء الوطنيين لمناقشة القضايا الاقتصادية برؤية مهنية وعلمية بعيدة عن التجاذبات السياسية للوصول لرؤية اقتصادية شاملة تعالج المشكلة ليخرج السودان من دائرة الضعف والفقر إلى الريادة والرفاهية وهو مؤهل لذلك ويمتلك المقومات.

The impact of the political decision on economic development in Sudan For the period from (1975- 2011AD)

Abdel Razig Hassan Elsiddig Hassan

Abstract:

Economic development is a set of programs and plans that go through many stages in which the political decision affects negatively and positively according to the added value or the lost contribution, and therefore the paper dealt with the subject of the impact of the political decision on economic development in Sudan, and aimed to identify the political decision and its types, and the methods and

mechanisms of its making, as well as to identify the limits of influence and the extent of its positive contribution towards achieving the desired development by society, and the paper used in dealing with the subject the historical approach followed by the political decision as well as the descriptive approach to identify The nature of political decisions in Sudan, the paper also uses the analytical approach to find out the extent of political impact on economic development plans and programs set by the administrative apparatus of the state, The paper reached a set of results, the most important of which are: The political instability in Sudan and the fluctuation between the military and civilian regimes in governance led to the manufacture and making of multiple and inconsistent political decisions that affected the overall economic development programs and plans, as well as the political and ideological orientations followed by successive Sudanese governments that introduced them into the conflict of the various international political axes, and Sudan has lost a lot by doing so due to its weak impact on these axes, and the paper reached a set of recommendations, the most important of which are: Carrying out island reforms and restructuring of the economic system in Sudan, as well as a specialized conference of national experts to discuss economic issues with a professional and scientific vision away from political tensions to reach a comprehensive economic vision that addresses the problem to get Sudan out of the circle of weakness and poverty to leadership and prosperity, which is qualified for that and possesses the ingredients.

الإطار المنهجي للورقة:

المقدمة:

أن لأي قرار سياسي تبعات متعددة ولاسيما الاقتصادية خصوصاً إذا لم يخضع القرار إلى الدراسة الكافية ولذلك لا بد من دراسة كافة القرارات وتأثيراتها المتوقعة بصورة علمية وفق خطة إستراتيجية تستوعب كافة أهداف التنمية المستدامة، إلا أن طبيعة القرار السياسي في السودان تشكلها النظم الحاكمة وفقاً لرؤيتها ومصالحها مما انعكس سلباً على تأثير القرارات على التنمية الاقتصادية ونجد أن معظم القرارات السياسية ذات الشأن الإقتصادي لم تأتي نتائجها بالصورة المطلوبة.

أهداف الورقة:

1. تهدف الورقة إلى التعرف على القرار السياسي وأنواعه.
2. التعرف على طرق وآليات إتخاذ القرار.
3. التعرف على مدى تأثير القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان.

أهمية الورقة:

1. تنبع أهمية الورقة من تناولها لطبيعة القرار السياسي في السودان.
2. كما تأتي أهميتها في معرفة العوامل المؤثرة على إتخاذ القرار السياسي في السودان.
3. تناول نماذج من القرارات السياسية وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية في السودان.

مشكلة الورقة:

تناقش مشكلة الورقة مدى تأثير القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان، كما تناقش مدى تدخل المنظومة السياسية في إتخاذ القرار الاقتصادي ويمكن تلخيص مشكلة الورقة من خلال مجموعة من التساؤلات:

1. إلى أي مدى يؤثر القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان؟
2. ماهي أهم العوامل المتحكمة في إتخاذ القرار الاقتصادي في السودان؟
3. ماهي أبرز القرارات السياسية المؤثرة على التنمية الاقتصادية في السودان؟

فرضيات الورقة:

1. تؤثر القرارات السياسية سلبا على التنمية الاقتصادية في السودان.
2. يعتبر العامل الایدولوجية والحزبي أهم العوامل المتحكمة في إتخاذ القرار السياسي في السودان.
3. مثل قرار التأميم بحكومة مايو وإستخراج البترول وأنفصال جنوب السودان أهم القرارات التي أثرت سلبا على التنمية الاقتصادية في السودان.

منهج الورقة:

تستخدم الورقة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للتعرف على طبيعة القرارات السياسية في السودان، كما تستخدم الورقة المنهج التحليلي للتعرف على مدى تأثير القرارات السياسية على التنمية الاقتصادية في السودان.

حدود الورقة:

الفترة من 1975م إلى 2011م تمثل الحدود الزمنية بينما تعتبر جمهورية السودان الحدود المكانية للورقة.

تأثير صناعة القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان:

من المعلوم أن الدولة الناجحة هي التي تسعى إلى بناء مؤسسات ذات قيمة وطنية في المقام الأول بحيث أنها تمثل رمز وعنوان الدولة. وهي بمثابة دليل قياسي نجاح وفشلها وتعتبر عن القيم والموروثات المجتمعية من خلال تنزيل ثقافة الشعب بمختلف مكوناتها في شكل برامج وصفية لمدى تمسك وإحترام الشعب لنفسه وتاريخيه.

تطور الدولة يقوم على وجود منظومة إدارية ناجحة وهي تعني وجود مؤسسات وطنية يديرها خبراء وموظفين تدربوا على العمل المؤسسي والتخطيط الناجح الذي يقوم بإعداد الخطط والبرامج لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتوفير إحتياجاتهم الصحية والتعليمية والسلامة والأمن والدفاع وتأمين الإحتياجات من السلع المطلوبة في السوق وتشجيع التطور والنماء. وهذه المؤسسات

تكون ذات طابع مستقل أي بعدها من التأثير السياسي والمزاج الحزبي المتحيزة لتصبح محايدة في خططها المطروحة والتي لا تراعى فيها إلا المصلحة العامة للشعب وهذا يعني تنوع تشكيلها بمعايير الكفاءة والخبرة وليس الانتماء الحزبي الضيق بعيدا عن المؤثرات الأيدولوجية الموجهة مع مراعاة إستيعاب القيم والعادات والتقاليد المجتمعية الموروثة والتي تمثل غالب مكونات الشعب. ولذلك إذا نجد أن قيم المجتمع إذا أستبعدت تبقى هذه المؤسسات بلا روح ولا طعم وتصبح كالمكينات الآلية الغرض منها العمل فقط⁽¹⁾. ومؤسسات الدولة (المنظومة الإدارية) هي في الحقيقة مطلوب منها بالضرورة تنزيل البرنامج الوطني في شكل موجهات عامة يهتدى بها عند تنفيذ الخطط الصغيرة المنزلة للمستويات التحتية بحيث لا يوجد تناقض بين ما هو موضوع من موجهات وطنية متفق عليها وبين مخرجات هذه البرامج لتصل الى مجموعة أهداف تحقق المصلحة العامة وتسعد الشعب وتقدم له ما يريد ويرغب وبالتالي تحقيق الرضا العام⁽²⁾.

أما الشق الثاني المكمل للمنظومة الإدارية داخل الدولة وهو جزء رئيس من مكوناتها وعنصر أساسي في عملية نجاحها والقيام بواجبها وأحد أركان تطورها هو وجود منظومة سياسية (قرار سياسي) والمنظومة السياسية هي الجهة المنوط بها ترتيب وتنظيم وتولى السلطة السياسية والتي بيدها السلطة التنفيذية في البلد. وهي جهة مهمة للغاية وتتولاها نيابة عن الشعب بعد منحها تفويضا شعبيا مؤقتا ينتهي حسب زمن التفويض (دورة الإنتخابات) مما يعني أن هذه السلطة السياسية مقيدة بأجال زمنية محددة مما يجعلها تمارسها بحذر خوفا من عدم التجديد لها مرة أخرى. وتولي مجموعة جديدة من المنظومة مقاليد السلطة والسلطات بالبلاد⁽³⁾.

الغاية من كل القيود والضوابط هو إستبعاد التأثير المحتمل والوارد من السلطة السياسية على المنظومة الإدارية مما يعني سيطرة القرار السياسي على القرار الإداري مما يحدث خللا بنيويا في مؤسسات الدولة ويجعلها عبارة عن مواقع حزبية ودور لأعضاء الحزب السياسي الحاكم وهنا تغيب إستقلالية هذه المؤسسات وتضييع البرامج الوطنية المتفق عليها من الجميع مما يجعل إمكانية الفشل واردة وخلق غبن وعدم رضا وظيفي وخدمي من مكونات سياسية ومجتمعية أخرى خارج هذه المؤسسات وتشعر بالظلم⁽⁴⁾.

أن وجود سلطة سياسية واعية ومدركة لمخاطر السيطرة الكاملة بالتأثير السياسي على القرار الإداري في الدولة هو صمام أمان لبناء مؤسسات دولة ناجحة وفاعلة ومتوازنة تسعى لتقديم خدمات متكاملة للمجتمع الموجود ومعلوم أن كل الإضطرابات والنزاعات والحروب الداخلية تنشأ بسبب الظلم والتهميش الذي تمارسه السلطة السياسية الحاكمة من خلال سياسة فرض الأمر الواقع مستخدمه وسائل الدولة في التهريب والتخويف، وتخلط في نفس الوقت بين مفهوم السلطة السياسية ومفهوم الدولة (المؤسسات) فالسلطة السياسية أو الجماعة أو الحزب الحاكم غير ثابت ومتحول. أما المؤسسات ثابتة وغير متحولة إلا في الخطط والبرامج. ولطالما الأمر كذلك من الضروري أن تتحلى مؤسسات الدولة بالحيادية ولا تنظر الى السلطة السياسية القائمة إلا أنها سلطات أمر واقع يتم التنسيق معها. لتنزيل برنامج الحزب المنتخب في شكل خطط قابلة للتنفيذ حيث أن

البرنامج السياسي الحزبي القائد قدم للشعب وتم قبوله مما يعني هو البرنامج الصالح للتطبيق. وهنا تجدر الإشارة الى عدم خلط بين برنامج الحزب الفائز كسلطة سياسية وبين أيديولوجية الحزب الحاكم فالأيديولوجيا تخص وتهتم العضوية الحزبية. أما البرامج يخص عامة الشعب . فمثلا البرنامج الذي طرحه الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما في موضوع القطاع الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية هو برنامج يمثل أشواق الشعب الأمريكي وبالتالي نال أصوات الغالبية الشعبية. ومجموع عضوية الحزب الديموقراطي الأمريكي هم من عامة الشعب وما يليهم هو المساعدة على تنفيذ البرنامج الإنتخابي للرئيس. وعندما تتبنى مؤسسات الدولة في أمريكا تنفيذ جوهر البرنامج الصحي هذا يعني أنها تنفيذ برنامج مختار من عدة برامج مقدمة. وهذا يعني ثبات مؤسسات الدولة وتنفيذ البرامج المدعومة من السلطة السياسية القائمة. والإشارة هنا أن المنظومة الإدارية هي صاحبة مهمة تنفيذ وتخطيط معا. فالتنفيذ لسياسات السلطة السياسية المعبرة عن البرامج الوطنية. وتخطيط بمعنى أنها تتولى مهمة وضع الخطط المستوحاة من جوهر الموجهات العامة للحكومة والتنسيق قائم وحاضر وصولا لعملية تناقم يحقق ويعزز من فرص النجاح⁽⁵⁾.

يتناول الباحث قضية التناقض القائم بين المنظومة الإدارية (مؤسسات الدولة) وبين المنظومة السياسية (القرار السياسي أو الحكومة أو السلطة السياسية القائمة) وهذه القضية تظهر تجلياتها في الرؤية الفنية التي قد تراها المؤسسات القائمة وبين القرار السياسي الموجه أو رؤية الحكومة السياسية. في حين أن الأمر يستوجب التنسيق الذي يجعل مؤسسات الدولة أو المنظومات الإدارية تستقبل موجهات القرار السياسي وتقوم هي بتفصيل الخطط والبرامج للمستويات التحتية للدولة مستعينة بجوهر البرنامج السياسي للحزب الحاكم او للسلطة الموجودة وهو مستند على شرعية التفويض الممنوح. هذا بمثابة الوضع المثالي المفترض حدوثه في الدولة السودانية وداخل مؤسساتها ولكن واقع الحال يقول عكس ذلك حيث أثبتت التجربة طيلة الفترة التي تلت الإستقلال فشلا متلازما لكل الحكومات التي تعاقب على السلطة السياسية في السودان ولم يحدث تطور في عمل الدولة ناحية الترتيب العالمي في النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية والإستقرار السياسي والمجتمعي وإستغلال الموارد المتاحة. مما يعكس وجود خلل واضح داخل المؤسسات الدولة . وظلت الدولة السودانية تعاني من مشكلات منذ عهد الإستقلال ولم يكد يخرج المستعمر حتى دخلنا في حروب أهلية طاحنة ومشكلات سياسية وتكوين حركات إنفصالية كحركة أنانيا الأولى بقيادة القائد كارينيو كوانين بول والدكتور وليم نون. ثم تلت ذلك الأنانيا الثانية في الثمانينات من القرن التاسع عشر والحركات المطالبة في جبال النوبة ودارفور وكردفان وحركات التهميش في شرق السودان والنيل الأزرق وأيضا في شمال السودان والوسط حيث دخلا في تحالف ينادي برفع التهميش عنها⁽⁶⁾.

لنصل الى حقيقة جوهرية مفادها أن الكل يشكو من الظلم والتهميش والسبب أن القضية هي اقتصادية في مظهرات سياسية ذات أسباب ترجع في الأصل الى وجود خلل بنيوي داخل مؤسسات الدولة السودانية منذ التكوين الأول، فمجموعة كبيرة من الباحثين يرون أن الموضوع له

علاقه جزور تاريخية قديمة منذ ظهور التشكل المبكر للعناصر المكونة للدولة السودانية . وهنالك جزء آخر يرجعها الى ما بعد الاستقلال وبداية سودنه الوظائف وقبلها عملية تنفيذ سياسة المناطق المقفولة في السودان والتي صممت لعزل أجزاء من السودان الكبير عن بقية الأجزاء الأخرى فلم يحدث تبادل ثقافي او تلاقي اجتماعي سكاني فزعت الكراهية والعنصرية البغيضة بين مكونات المجتمع⁽⁷⁾. وبالرجوع الى وجود الخلل البنيوي داخل المؤسسات الدولة السودانية نجد أن هذا الأمر خلق جو موالي لقيام أحزاب سياسية ومجتمع مدني منقسم من حيث المزاج والأيدولوجيا والبرنامج العام. فكثير من هذه المنظومات تبث أفكار وبرامج مرتبطة بجزور المشكلة . فالحركة الشعبية في جنوب السودان وضعت في دباجة تكوينها (تحرير السودان) والمجموعات الاتحادية تبنت فكرة الاتحاد مع مصر، وطائفة الأنصار ومجموعة من مؤتمر الخريجين تبنت الاستقلالية الوطنية وكذلك التيارات المتقدمة طرقت أفكار تقديمه⁽⁸⁾. والثابت في الموضوع أن هذا الإرث تحول الى مؤسسات الدولة (المنظومة الإدارية) وإلى الأحزاب والجماعات السياسية (المنظومة السياسية)، وأصبحت هذه المؤسسات ميدان لمعارك ضاربه بين المجموعتين بعيدا عن المهنية الإدارية والأخلاق في الممارسة السياسية الراشدة التي تراعي مصلحة الجميع والوطن ولا تراعي مصلحة الجماعة والحزب.

نجد أن هذه المشكلة تحدث عند عملية التبادل للسلطة أو عندما تتحول السلطة السياسية الحاكم الى خانة المعارضة . حيث أن الأمر لا يتم بصورة سلسة وبروح وطنية فتبدأ عملية المعاكسات داخل المنظومة الإدارية وتحدث عملية التصادم المستمر والتعطيل ووصل الأمر حتى تعطيل المؤسسات الدستورية بفعل المماحكات السياسية خصوصا في عهد الحكومات المدنية المتعاقبة فحصل أن تم تشكيل اكثر من حكومتين في العام الواحد. وعندما يحدث هذا الاضطراب داخل السلطة السياسية ينسحب مباشرة الى مؤسسات الدولة . دون مراعاة الفصل التام بين الحكومات والمؤسسات . ويتعطل بفعل ذلك كثير من مصالح الشعب ويؤثر على مستوى الخدمات الحكومية المقدمة. علاوة على أن عدم الاستقرار السياسي هو عامل منفر للمستثمرين ويؤدي ذلك أيضا الى تدهور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدولة ومحيطها الإقليمي والدولي . فمثلا وزارة الخارجية كمؤسسة دولة تعمل بمهنية وطنية وفنية عندما ترى في امر ما وجود خط معين وفق استراتيجية معينة مبنية على المصالح المخصصة والمطلوبة وفق المتغيرات المحيطة بالموضوع. فنلاحظ عندما تعمل الوزارة بصورة مهنية بحتة تحدث التداخلات السياسية (دفع القرار السياسي) فيحدث تحول سريع من خطة مهنية مؤسسية الى قرار سياسي بحت يمكن أن يكون متحيز لجهات أخرى قد تكون محلية او داخلية، فقرار مثل توصيف التدخل العراقي في الكويت في بداية التسعينات من القرن التاسع عشر، عكفت وزارة الخارجية على توصيف المشهد وكان القرار المؤسسي المهني هو إدانة ما تم من غزو ولكن تقاطعات المصالح الحزبية غيرت شكل القرار والامثلة كثيرة، ونجد الكثير من الخطط والبرامج التنموية والنهضوية يتم التخطيط لها بمهنية اقل داخل مؤسسات الدولة القائمة⁽⁹⁾. ولكن يحدث تدخل (القرار السياسي) في توصية

هذه الخطط أو تغيير مسارها أو وقفها نهائياً. وسوف نقوم بتناول مجموعة القضايا التي كان لوجود التناقض القائم بين المنظومة السياسية والإدارية تأثيراً سالباً، والنتيجة كان تأخير التنمية الاقتصادية في السودان وتعطيل النمو الإقتصادي والإستقرار السياسي والأمني خلال الفترات التي أعقبت الإستقلال وسوف نتناول هذه القضايا من خلال أهميتها وتأثيرها المباشر على الوضع العام في السودان⁽¹⁰⁾.

نماذج لتأثير صناع القرار السياسي على التنمية الإقتصادية في السودان: **قرارات حكومة مايو تأميم الشركات والبنوك والمصانع:**

عندما كان الرئيس الأسبق جعفر نميري يلقي خطابه التاريخي المطول بمناسبة احتفالات ثورة مايو والذكرى السنوية. وكان ذلك في العام ١٩٧٠م⁽¹¹⁾، وبحضور الرئيس المصري جمال عبدالناصر والقائد الليبي معتمر القذافي وهما يشكلان قوة الدفع من حيث التوجه السياسي ومعاداة الغرب في ذلك الزمان. وفي إستاد الخرطوم اصدر الرئيس نميري قرارات تأميم الشركات والمصانع والبنوك لصالح الدولة بقرارات اخذت الطابع الثوري. خصوصاً أن نميري كان يستلهم في قراراته هذه قوة وشجاعة الرئيس عبدالناصر بإصراره قرار تأميم قناة السويس في العام ١٩٥٦م. وقد إستخدم عبدالناصر أقصى درجات الأسلوب الثوري وعبر الخطاب الجماهيري مما جعل منه إنتصاراً لقيم الثورة ومحاربة الفساد. وقد ترتبت على قرارات عبدالناصر عقاباً له على قراراته هذه مما جعل الجيش المصري يخسر الكثير بسبب هذه الثورية غير محسوبة العواقب، اما الرئيس النميري فقد وصلت عدد البنوك المصادرة الى سبع بنوك وثلاثة شركات وهي بنك باركلتر وبنك مصر وبنك ناشونال والبنك العربي والبنك التجاري الاثيوبي والبنك التجاري السودان وبنك النيلين وبالإضافة الى شركة جلاتلي هانكي وشركة كوتس وشركة الصناعات الكيماوية. وقد نلاحظ أن هذه القرارات قد أنهكت الاقتصاد والسودانيين وساهمت في تدميره وهروب كثير من رأس المال الموجود في السودان ورأس المال الأجنبي المتخوف من عواقب الاستثمار في السودان مما أثر على التنمية الاقتصادية في السودان⁽¹²⁾. وبالرجوع الى محرك هذه القرارات يجد أن لها خلفية سياسية ومجتمعية برؤية أيولوجية محددة وارجع الكثير من المحللين الى مساهمة مجموعة الشيوعيين المنشقين عن الحزب بالوقوف وراء وخلف هذه القرارات وهي المجموعة التي عرفت بمجموعة احمد سليمان المحامي ولكن البعض يرى عكس ذلك. ويرجع الأمر الى الحالة العامة التي كانت سائدة في المنطقة العربية وانتشار فكرة القومية العربية والناصرية التي تحارب الغرب والرأسمالية المتحررة القائمة على فقه المنافسة الحرة والامتلاك لإسهام الشركات التي يراها البعض أنها اجندة سياسية محددة ومهددة للنظام السياسي القائم يجب محاربتها. والاثر البالغ لهذه القدرات هو تدخلها المباشر في عمل المنظومة الإدارية الفنية والتي تحدد جودة ونجاعة مثل هذه القرارات من ناحية المصالح العليا للبلد وليس إفرازات صراع دولي وإقليمي ومحلي. فلو ترك الأمر لأجهزة الدولة الرسمية لما إتخذت هذه القرارات وتمت المعالجة. ونعني بذلك المنظومة الإدارية في وزارة التجارة والإستثمار والعمل.

فعملية التأميم هذه جعلت كثير من المستثمرين الأجانب يتخوفون من مصادره الدولة للممتلكات وبالتالي حصل كساد عام للاقتصاد السودان. ولم تفلح مسالة التحالف السياسي والتعاون الاقتصادي بين البلدان الثلاثة بما عرف باتفاقية الدفاع المشترك في إزاحة أثار القرارات الثورية. وهذه الخطوة ظلت محل إنتقاد مستمر من المنظمات الدولية التي تدافع عن حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية حتى سقوط الرئيس نميري في ١٩٨٤م⁽¹³⁾. وهنالك إصطفاف أيديولوجي حدث جراء هذه القرارات والتي حسبت ميول الى المعسكر الشرقي الإشتراكي في مقابل الرأسمالي والليبرالية الغربية. اما التأثير على المستوى الداخلي ظهرت بوادر الظلم للطبقات الوسطى والرأسمالية الوطنية مما صعد البعض وهبط البعض الآخر. وتأثرت حركة المجتمع المدني في مجال الرياضة والثقافة والفكر وتضييق الحريات العامة. وإنسحب ذلك على مستوى الرضا الشعب العام. لنصل الى حقيقة أن التدخل السياسي عبر الدفع بقرار سياسي غير متخصص وغير فني في عمل مؤسسات الدولة أضر بالتنمية الاقتصادية المنشودة من خلال فاعلية ونجاح القرارات المهنية وليست السياسية⁽¹⁴⁾.

تأثير استخراج البترول فالسودان:

بعد الاستقلال من المحتل البريطاني في العام ١٩٥٦م. وبداية الحكم الوطني بدأ التفكير في إستخراج والإستفادة من الموارد الطبيعية التي يذخر بها السودان. ومع ظهور عمليات التنقيب النفطي في العالم الثالث وإفريقيا والشرق الأوسط كان للسودان نصيب من الإهتمام ومن خلال المسحات الاستكشافية الأولية أظهرت الدراسات وجود احتياطي كبير من المخزون النفطي في اقل الدراسات وصل الى ١,٥ مليار برميل في العام ٢٠٢٠م بالسودان بعد إنفصال الجنوب دون تغيير ولم يتم استغلالها وهذه التقديرات وفقا لبيانات بي بي سي البريطانية. أما وزارة الطاقة للسودان ترى أن تقديرات الاحتياطات النفطية في السودان تصل الى حوالي ٦ مليار برميل والمستغل فقط حوالي ١,٧ مليار برميل فقط. وفقد السودان حوالي ما نسبته ٧٥% من الاحتياطي النفطي المكتشف لصالح دولة جنوب السودان التي نالت استقلالها في العام ٢٠١١م بعد الاتفاقية مع الحكومة السودانية على تقرير المصير⁽¹⁵⁾. ونجد أنه اول استكشاف للنفط في السودان كان في العام ١٩٥٩م حيث حصلت شركة اجيب الإيطالية على منطقة امتياز على طول ساحل البحر الأحمر السودان وبدأت العمل ولكن للأسف لم تتوصل الى اكتشاف كبير ومحفز كعمل تجاري عالي السهم، ثم بعد ذلك مع بداية السبعينات أصبح السودان وجهة استثمارية مهمة مما شكله عامل جذب للشركات الاستثمارية النفطية الكبرى وعلى رأسها شركة شيفرون الأمريكية والتي بدأت نشاطها في اكتشافات برية بعيدا عن البحر في مساحات واسعة النطاق في العام ١٩٧٤م وركزت على حقلى موغلاد وميلوت وكذلك حقول الوحدة وفي العام ١٩٨٢م وصل الاستكشاف الى حوالي ١٨ بئر في حوض موغلاد والنيل الأزرق وهيجليج وتومي ساوث⁽¹⁶⁾. ومع بداية الحرب الاهلية في جنوب السودان مع ظهور حركة أنانيا الثانية في العام ١٩٨٣م علق شريكاء شيفرون عملياتها واجبرت على الإنسحاب من السودان وظل الأمر معلق الى العام ١٩٩٢م وبعد زيادة الضغط من الحكومة الأمريكية بتوصية

سياسية مباشر للشركة بالمغادرة . وبعد ذلك بدأ البحث عن التعويض لفقدان خدمات شيفرون وتم الاستفادة من العلاقات مع بعض الدول الآسيوية وبعض الشخصيات السياسية المؤثرة عليها. حيث دخلت الشركات الآسيوية سوق النفط السوداني وعلى رأسها مؤسسة النفط الوطنية الصينية او أن جي اس بلغت ١٥٠٠ برميل منتج مصدر الى الأسواق العالمية مما اعطى الدافع الى المزيد من الثقة في زيادة الإنتاج ووصل الى ٤٨٣ الف برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م . ولكن بدأت الكميات تقل بفعل انفصال الجنوب حيث كان يسهم قطاع النفط بحجم إيرادات وصلت ٦٠% من جملة الإيرادات العامة⁽¹⁷⁾.

من الملاحظ من خلال تناول قضية استخراج النفط في السودان على يد الشركات (الآسيوية) في بداية التسعينات واكتشافه على يد الشركة شفيرون الأمريكية في بداية السبعينات ومحاولات شركة الإيطالية في مطلع الستينات. يمكن استخلاص الآتي:

أن الاستقرار السياسي والأمني هما عاملان مهمان في تهيئة الجو المناسب للتنمية وهذا ظهر بعيد الاستقلال وبداية الحكم الوطني ونهاية التوتر الذي كان قائم بين المستعمر والمقاومة الوطنية دخلت الشركة الإيطالية في العام ١٩٥٩م كأول عملية استثمار حقيقي، وكذلك بعد اتفاقية اديس ابابا مع أنانيا الأولى في بداية السبعينات دخلت شركة شفيرون ومع ظهور أنانيا الثانية ١٩٨٣م⁽¹⁸⁾، توقفت عمليات الشركة. ومع ظهور عهد الإنقاذ غادرت الشركات الأراضي السودانية في رسالة سياسية واضحة من الحكومة الأمريكية وضغط من اللوبي المعارض لحكومة الإنقاذ وتوجهاتها . مما يعني أن القرار السياسي الخارجي والداخلي كان له اثر على التنمية الاقتصادية التي كان من المتوقع حدوثها بفعل الاستقرار الاقتصادي بزيادة معدلات دخل الفرد والدخل القومي العام. وبما أن القرار ألسياسي الخارجي يراعي مصلحة تلك الدول. الا أن القرار السياسي الداخلي الذي إستدعي الخارج بالذات في بداية عهد الإنقاذ لم يراعى المصلحة العامة مع أنه كان توجهاتها قد نالت الكثير من اعجاب الشعب. ولكن طريقة تقديمه كانت غير موفقة في كسب الخصوم، ففي الفترات الديمقراطية التي أعقب الاستقلال كان التوجه السياسي هذا اقرب الى التبعية غير المباشرة للغرب وللرأسمالية بتأثير واضح على تفكير النخب السياسية الحاكمة . واكتفت الحكومات الوطنية بمليء الوظائف الحكومية والسيادية وعمل ميزانيات حكومية تسييره غير طموحة وحتى هذه هزمتها عملية التشاكس السياسي الحزبي المقيت الذي قلت روح الإبداع وأنتج عدم الإستقرار السياسي الذي اثر بدوره على الإنتاج والإنتاجية والتنمية الاقتصادية المتوقعة. أما في فترات الحكم العسكري فقد ساهمت المجاسفات العسكرية القائمة على تفكير وعقلية المواجهة الى تسميم الجو السياسي وعدم استعداده مما اوجد أعداء بالداخل والخارج الا أن النجاحات في الحكومات العسكرية كانت افضل من ناحية التنمية الاقتصادية وزيادة معدل البنى التحتية من طرق وجسور وكباري و مرافق حيوية . ويعزي ذلك الى تقليل الصراع الحزب والسياسي . وهذا لا يعني أن فترة الحكومات

العسكرية هي الأفضل حالا ولكن العله الكامنة في تربية الأحزاب السياسية السودانية وعدم نضوجها والخلل البنيوي اعطى إحساسا عاما، ونجد أن الخارج في كثير من الفترات فضل التعامل مع المؤسسة العسكرية كواقع نسبة لطول فترة حكمها. وأيضا لاتباعها الخطوط السياسية القريبة من مصالحها. وأيضا استعانتها ببعض التكنقراط المدنيين⁽¹⁹⁾.

قضية انفصال جنوب السودان⁽²⁰⁾:

تناول هذه القضية من ناحية تأثير القرار السياسي مجريات واحداثها من بداية ظهور المشكلة مع نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر بتمرد أنانيا الأولى بسبب عدم رضا والقبول بمركزية الدولة السودانية التي بدأت تتشكل مع العهد التركي ومظهرت بعد دخول الإنجليز السودان وقبلها في عهد المهديّة، وفي كل هذه العهود الفترات من الحكم كانت الدولة المركزية القابضة حاضرة مما أوجد عدم رضا نظرا لوجود اختلافات وعادات وتقاليد وقبائل وإثنيات ولهجات ولغات مختلفة تميزت بها السودان، مما اعطى شعور داخلي بإمكانية الانفصال والرغبة في الحكم الذاتي المستقل الذي يمكن هذه المجموعات من الاعتداد بثقافتها الخاصة وعاداتها الموروثة. ولذلك كل الحركات المطالبة التي ظهرت تنادي بحقوقها رفعت شعار التهميش في جانب الدولة المركزية القابضة والمركزية للسلطة والثروة، ولم تتوانى حركة أنانيا الأولى والتأثير من تسمية نفسها وكتابة المنفستو الخاص بها بشعارات واضحة تدعو فيها لرفع التهميش عنها عبر حق تقرير المصير وتحريرها من الدولة المركزية، وهذا الأمر شكل ضغط مباشر على الحكومات والأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم السودان. وإستمرت هذه الحرب كأطول حرب في إفريقيا . والاشارة الجديرة بالذكر هنا هو التأثير الإقتصادي لهذه الحرب التي حصدت الاف الأرواح من الشعب السودان وملايين الدولارات من الخزينة العامة لمقابلة نفقة الحرب والكلفة العسكرية . كما أنها ساهمت بشكل مباشر في تقليل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وحجم الدخل العام جراء سداد نفقة الحرب مقابل اهمال التنمية وتشبيد البنى التحتية والاستفادة من الموارد الطبيعية للبلد. ولم يتم الإستفادة من نفط الجنوب الا في ظل الاتفاقيات الموقعة مع الحكومات ١٩٧٢- وفي العام ١٩٨٣م وكذلك بعد اتفاقيات السلام مع حكومة الإنقاذ⁽²¹⁾. والنقطة الجوهرية التي نحن بصدها من مسالة تعامل الحكومات المتعاقبة مع المشكلة وهل كانت الحلول المقدمة تساعد في إيجاد معالجة صحيحة وممكنة؟ ونجد أن التعامل كان سياسيا فقط بمعنى أن الحكومات لم تبارح تتعامل مع حركات الانفصال الجنوبي الا بمنطق الضغط والحسم العسكري الذي يرغمها بالعدول ووضع السلاح او الهزيمة، وفي التفاوض والاتفاقية الموقعة حملت بنود تحقيق مصالح النخب الحاكمة للطرفين بعيدا عن المعالجة الاستراتيجية التي تحقق مصلحة الأجيال القادمة . وبالتالي سيطرة النخبة السياسية والقرار السياسي العسكري على أجواء الحلول . واضعف تدخل المنظومة الإدارية (مؤسسات الدولة) والمجتمع المدني مما احدث فارغ كبير في رؤية المؤسسات التي تنبع فكرة

حلولها من رؤية فنية تعالج بعض الآثار والإحتقان والمظلمات التاريخية للجنوبيين، وايضا القرار السياسي الحاكم الذي يرجع شعار تحقيق اكبر مكاسب ليثبت له أمر الحكم، وهذا الأمر أدى الى ضياع جزء كبير ومهم من السودان وأحدث هذا الانفصال آثار اقتصادية كبيرة ومؤثرة وآثار اجتماعية عالية وسياسية مهمة. وفي النهاية جعل السودان في تعداد الدولة الفاشلة التي لم تنجح في حل مشاكلها بكلفة بسيطة ولا زال الشعب يعاني من عدم تطور التنمية الاقتصادية والتي كان متوقع حدوثها بفضل استخراج البترول ولكن للأسف لم يتحقق ذلك، نظرا لقصور الحلول السياسية والعسكرية والتي اضعف مرونة الحلول الفنية التي كان يمكن أن تساهم بها المؤسسات الدولة المستقلة والمجتمع المدني⁽²²⁾.

الخاتمة:

أن جوهر دراسة قضية التأثير على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في السودان هو تحويل هذا التأثير المتوقع إلى ناحية الإيجابية بحيث تظهر فاعلية وإستقلالية مؤسسات الدولة في عملية التخطيط بعيدة عن أي مؤثرات محيطة والتي تتحكم في التوجيه المباشر لهذه المؤسسات مما يحدث خللا واضحا في العمل المؤسسي ويعلو صوت الشخص المؤثر من خلال سيادة رؤية القيادة العليا المرسلة للتوجيهات والمستقبل لها وتغيب عملية بناء القرار وتبنيه من القاعدة الفنية الماهرة وبالتالي عدم تحقيق الرضا العام من الجماهير المستهدفة بهذه الخطط والبرامج فعملية التأثير الساسي تتضح وتتجلى في عدة مؤثرات:

المؤثر الأول: التوجيه السياسي الحاد بتبني نظم إقتصادية وسياسية وتنموية معينة قد تكون عكس التيار العام الغالب للشعب(نظام إسلامي - إشتراكي - رأسمالي - شيوعي).
المؤثر الثاني: إبعاد الكوادر المؤهلة والمدرّبة بسبب الإختلاف السياسي مع النظام الحاكم.
المؤثر الثالث: إضعاف عمل مؤسسات الدولة بجعلها غير حرة في وضع الخطط والبرامج واتخاذ القرارات المهنية والفنية ذات الخصوصية.

النتائج:

1. عدم الإستقرار السياسي في السودان والتقلب بين الأنظمة العسكرية والأنظمة الديمقراطية بالإضافة إلى تدخل القرارات السياسية في عملية التنمية أدت تلك الأسباب إلى تدهور التنمية الاقتصادية في السودان.
2. التوجهات الأيدلوجية التي إتبعها بعض الحكومات السودانية المتعاقبة أدخلتها في صراعات المحاور السياسية الدولية وخرج السودان خاسراً نظراً لفشله لفرض تأثيره.
3. عدم وجود برنامج وطني خالص وبدون إرتباط بأجندة خارجية عمق من الخلافات الداخلية وأنتج طبقه سياسية مرهونة بالخارج أكثر من الداخل.

التوصيات:

1. إجراء إصلاحات جزرية للمنظومة الاقتصادية في السودان وإعادة هيكلتها.
2. قيام مؤتمر متخصص من الخبراء الوطنيين تناقش فيه القضايا الاقتصادية برؤية عملية ومهنية بعيدة عن التجاذبات السياسية لنصل لرؤية إقتصادية ناجحة للإستفادة منها في معالجة الفقر وتحسين الوضع المعيشي وزيادة الدخل القومي
3. إيقاف الحرب وإجراء معالجات سياسة تؤدي إلى الاستقرار السياسي حتى تتمكن الدولة من توجيه كافة الموارد للتنمية الإقتصادية.

الهوامش:

- (1) محمد المحمدي الماضي، السياسات الإدارية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2003م، ص17.
- (2) أحمد إبراهيم أبوسن، إدارة الموارد البشرية، الخرطوم، الطبعة الثانية، 2008م، ص13.
- (3) أحمد إبراهيم أبوسن، مرجع سابق، ص13.
- (4) أحمد إبراهيم أبوسن، مرجع سابق، ص13.
- (5) محمد المحمدي الماضي، مرجع سابق، ص17.
- (6) أحمد إبراهيم أبوسن، مرجع سابق، ص261.
- (7) عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى أرباب، الأحزاب السياسية وتجربة الحكم في السودان، عتيق لخدمات الطباعة وتقنية المعلومات، الخرطوم، 2015م، ص189.
- (8) عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى أرباب، مرجع سابق، ص189.
- (9) عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى أرباب، مرجع سابق، ص266.
- (10) محمد المحمدي الماضي، مرجع سابق، ص19.
- (11) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>: قرارات حكومة مايو، تاريخ الدخول: 2022/7/5م
- (12) عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى أرباب، مرجع سابق، ص174.
- (13) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>: حكومة مايو.
- (14) أنور محمد فرج، المركزية الغربية من التمرکز حول الذات إلى الهيمنة على الآخر، هيئة الأعمال الفكرية، شركة مطابع السودان للعملة المحدود، 2005م، ص104.
- (15) سيف الدين حسن صالح، البترول السوداني قصة كفاح أمة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2004، ص7.
- (16) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>: نفط السودان، تاريخ الدخول: 2022/6/30م.
- (17) أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص104.
- (18) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>: مرجع سابق.
- (19) برنامج الحكومة للمفاوضات حركة قرنق حول السلام، الخرطوم، 1989م، ص4.
- (20) يوسف محمد يوسف أحمد، أثر انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني، رسالة ماجستير جامعة النيلين في العلوم السياسية، 2017م، ص27.
- (21) برنامج الحكومة للمفاوضات حركة قرنق حول السلام، الخرطوم، 1989م، ص4.
- (22) يوسف محمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص18.

المصادر والمراجع:

- (1) أنور محمد فرج، المركزية الغربية من التمرکز حول الذات إلى الهيمنة على الآخر، هيئة الأعمال الفكرية، شركة مطابع السودان للعملة المحدود، 2005م، ص104
- (2) أحمد إبراهيم أبوسن، إدارة الموارد البشرية، الخرطوم، الطبعة الثانية، 2008م، ص13.
- (3) برنامج الحكومة للمفاوضات حركة قرنق حول السلام، الخرطوم، 1989م، ص4.
- (4) عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى أرباب، الأحزاب السياسية وتجربة الحكم في السودان، عتيق لخدمات الطباعة وتقنية المعلومات، الخرطوم، 2015م، ص189
- (5) محمد المحمدي الماضي، السياسات الإدارية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2003م، ص17.
- (6) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>، قرارات حكومة مايو، تاريخ الدخول: 2022/7/5م
- (7) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>، نفط السودان، تاريخ الدخول: 2022/6/30م.
- (8) يوسف محمد يوسف أحمد، أثر انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني، رسالة ماجستير جامعة النيلين في العلوم السياسية، 2017م، ص27.
- (9) سيف الدين حسن صالح، البترول السوداني قصة كفاح أمة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2004.